

من تراث الفكر السياسي الإسلامي

مخبر السلوك في تدبير الملوك

لأبي الفضل محمد بن الأعرج

ينشر لأول مرة على نسخة خزانة بيد المؤلف

تحقيق ودراسة

دكتور

فؤاد عبد المنعم

خبير البحوث الإسلامية برئاسة المحاكم الشرعية

دولة قطر

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

للطباعة والنشر والتوزيع

ت ٣٩٤٧٢ بالإسكندرية

من تراش افكر لسياسى الاسلامى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من آيات الحكم فى الإسلام

« ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ، و اذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ان الله نعمًا يعظكم به ، ان الله كان سميعا بصيرا • يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير لكم وأحسن تأويلا »

(النساء : ٥٨ - ٥٩)

« ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون »

(النحل : الآية ٩٠)

«الذين ان مكناهم فى الارض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور »

(الحج : ٤١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين المنقذ من الضلال ، والمرشد الى الحق ، الهادى من
يشاء الى صراطه المستقيم .

والصلاة والسلام على رسوله الأمين المبعوث بالهدى والشرع الخاتم
رحمة للعالمين .

والصلاة على آله وأصحابه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين

وبعد :

تبين لنا أثناء تحضيرنا لرسالة الدكتوراه فى الفقه السياسى الاسلامى
المقارن (١) منذ قرابة عشرين عاما أن الكثير من كتب الفقه السياسى الاسلامى
مخطوطة ومبعثرة بين الشرق والغرب ، وعول كبار علمائنا على القليل المنشور
وهو لا يغنى عن الكثير المدفون ، وقرروا : أن الفقه السياسى الاسلامى ما زال
فى مرحلة الطفولة يحبوا ثم يكبوا ، وأنه فى عالمنا المعاصر يعانى أزمة (٢)
وذهب بعضهم انه لا سياسة فى الاسلام وأن الاسلام دين لا دولة ، وعقيدة

-
- (١) موضوع : مبدأ المساواة فى الاسلام - بحث من الناحية الدستورية -
مع المقارنة بالديمقراطية الغربية والنظام الماركسى .
(٢) استاذنا الجليل الدكتور عبد الحميد متولى فى تقديمه لكتابه الكبير
فى مبادئ نظام الحكم فى الاسلام مع مقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة،
سنة ١٩٦٦ ، وأزمة الفكر السياسى الاسلامى ، طبعة ١٩٧٠م

دون نظام أو شريعة ، وتصدى علماء الاسلام فى كل مكان وكشفوا زيف هذه المقالة وبهتانها ، واستقرت الحقيقة التى أعلنها علماء الاسلام طوال أربعة عشر قرنا بأن الاسلام منهج حياة ، وأنه عقيدة وشريعة ومبادئ لكافة مجالات الحياة الانسانية . وأن الدولة خادمة للدين ، وأنه لا يخرج عن ضوابط الشرع الاسلامى الا من يجهل مزاياه ومقاصده ، وانه ما من مزية أو حسنة فى نظام ما الا فى الشرع الاسلامى مثلها أو خير منها(١) . وان فقه السياسة فى الاسلام يستمد ذاتيته وأصالته من كتاب الله الكريم ، وسنة نبيه الأمين ، واستقراء التجربة الرائدة فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، وقد كشف فقهاؤنا عن ذلك فى مؤلفاتهم(٢) .

وقد وفقنا الله تبارك وتعالى - والله الحمد والمنة - على اخراج بعض هذه المصادر ، ففقنا « غياث الامم فى التيات الظلم » لامام الحرمين : أبو المعالى الجوينى المتوفى ٤٧٨هـ وكتاب « الشفاء فى مواعظ الملوك والخلفاء » لابن الجوزى المتوفى ٥٩٧هـ ، وكتاب « تحرير الاحكام فى تدبير أهل الاسلام » للامام ابن جماعة المتوفى ٧٣٣هـ .

ونقدم اليوم كتاب « تحرير السلوك فى تدبير الملوك » لأبى الفضل محمد ابن الأعرج من علماء القرن العاشر الهجرى .

ونعرض لدراسة ومقدمة عن المؤلف والكتاب .

(١) غياث الامم لامام الحرمين - الجوينى - ١٧٠

(٢) راجع تقديم كتاب «التحفة المملوكية فى الآداب السياسية» المنسوب للماوردى ص ٥ - ٢٢ .

« ١ »

مقدمة المؤلف

أبو الفضل محمد بن الأعرج

اعتمدنا في الترجمة للمؤلف على المصادر المعاصرة وعلى الرغم من ذلك فليس بين أيدينا كثير معلومات عن أبي الفضل محمد بن الأعرج .

فقد أرخ له السخاوى في الضوء اللامع ولم يبين تاريخ ولادته ولم يذكر وفاته لكونه كان حيا وقت تأليف السخاوى لكتابه وعاش بعد السخاوى مدة .

معالم حياته

★ هو محمد بن عبد الوهاب بن عبد اللطيف بن علي بن عبد الكافي السنباطي القاهري ، ويكنى أبا الفضل ، ويلقب بالكاتب الأعرج (١) ، ويبدو أن ذلك لعلة جسدية فيه .

★ كان أبو الفضل من أسرة شغلها طلب الرزق عن العلم ، فوالده كان يشتغل بالتجارة وان لم تحدد المصادر نوع هذه التجارة ، وان كان بعض أفراد أسرته اشتغل ببيع الكتب (٢)

★ ونشأ أبو الفضل في حفظ القرآن الكريم ، وانتمى إلى المذهب الشافعي .

★ وجود الخط على يد استاذة يس بن محمد بن مخلوف الذي كان حسن

(١) الضوء اللامع ١١ : ١٢٩

(٢) الضوء اللامع ٩ : ٩٢ ، ٩٣

العقل والخلق (١) ، ويبدو لنا أن هذه الصفات القلت بظلالها على تلميذه
أبي الفضل .

★ برع أبو الفضل في الكتابة وتكسب بالنساخته ، كما تصدى لتعليم الخط
في المدرسة الاشرفية ، ووصفه ابن ابياس - وهو معاصر له - بأنه الكاتب
المجيد ، وله خط جيد (٢) .

★ ومات أبو الفضل فجأة على حين غفلة في يوم الإثنين الموافق ٢٨ ذى القعدة
سنة ٩٢٥ هـ (٣) .

مؤلفاته

لم تذكر المصادر التي بين أيدينا كتبه ولكن المؤلف أشار في الكتاب
المحقق الى أنه له :

- غرر الفوائد في منشور الفوائد «نثر» .
- وله شعر بعنوان « درر الفوائد في منظوم الفوائد » .
- لم نتف على نسخ منها ولا نعرف مضمونها وهي كتب سابقة على كتابه .
- « تحرير السلوك في تدبير الملوك » .

(١) الضوء اللامع ١٠ : ٢١٣

(٢) بدائع الزهور في وقائع الدهور ٥ : ٣١٤

(٣) بدائع الزهور في وقائع الدهور ٥ : ٣١٤

الكتاب

المخطوطة التي بين أيدينا تحمل عنواناً « السلوك في تدبير الملوك » وهي مخطوطة خزائنية كتبت للسلطان الملك الأشرف قانصوه الغوري (١) المتوفى ٩٢٢هـ (انظر اللوحة رقم ١) .

وقد أغفل حاجي خليفة الإشارة إليها ، واستدركها عليه البغدادي في إيضاح المكنون وقال : موجود في دار الكتب بآيا صوفيا (٢) ولم يذكر اسم مؤلفها .

وقد صورها معهد المخطوطات العربية وحملت رقم ٣٥ سياسة واجتماع في فهرسه ، وانها مجهولة المؤلف ، وانها بخط مشرقى نسخ جميل .

والمخطوطة تقع في ١١٢ ورقة ، كل ورقة سبع اسطر ، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد حوالي ست كلمات . وثابت في الصفحة (٢ أ) بداية الكتاب « بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي فضل ملوك الأمة المحمدية . . . » .

(١) هو قانصوه بن عبد الله الظاهري الأشرفي (نسبة الى الأشرف قايتباي) الغوري ، ويكنى أبا النصر ، الملقب بالملك الأشرف ، ولد سنة ٨٥٠هـ ، بويج بسلطنة مصر بقلعة الجبل في القاهرة سنة ٩٠٥هـ ، مات قهرا ، وضاعت جنته تحت سنايك الخيل في «مرج دابق» معركة مع السلطان سليم العثماني في سنة ٩٢٢هـ . انظر في مصادر ترجمته : بدائع الزهور لابن ابياس ٣ : ٥٨ وما بعدها ، واعلام النبلاء للطباخ ٣ : ١١٢ - ١٦٤ ، ٥ : ٣٩٠ ، والبدر الطالع ٢ : ٥٥ ، وشذرات الذهب ٨ : ٢٣ ، ١١٣ ، ١٤٤ ، والاعلام للزركلي ٢٣ : ٦

(٢) إيضاح المكنون ٤ : ٣٢

وعلى هامش هذه الصفحة الجملة التالية : « اوقف هذه النسخة ، سلطاننا الأعظم والخاتان المعظم مالك البرين والبحرين ، خادم الحرمين الشريفين ، السلطان بن السلطان بن السلطان الغازى محمود خان (١) ، وقفنا صحيحا شرعيا ، حرره الفقير أحمد شيخ زاد المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين غفر لهما » . ومسبوقه بختم السلطان المصدر بقوله تعالى (الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) (الأعراف : الآية ١٣) ومذيل بختم تضمن فيما يبدو لنا توقيع مفتش الحرمين (بالخط التركى) (انظر اللوحة رقم ٢) .

وثابت فى الورقة (١٢ ب) (كتبه أبو الفضل محمد الأعرج غفر الله له ولوالديه ولكافة المسلمين أجمعين) (انظر اللوحة رقم ٣) .

فالمخطوطة التى بين أيدينا أصيلة بيد مؤلفها ، صاحب الخط الجيد ، وقع رفعها الى مكتبة السلطان الملك الأشرف : قانصوه الغورى .

وقد كتبت بعد تولى السلطان قانصوه الملك أى بعد سنة ٩٠٥ هـ وقبل وفاته فى ٩٢٢ هـ .

(١) هو السلطان محمود خان بن السلطان عبد الحميد ، ولد سنة الف ومائة وتسع وتسعين وتولى السلطنة فى سنة ١٢٢٠ هـ ، وتوفى سنة ١٢٥٥ هـ .
حيلة البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر ٣ : ١٤٥٦ - ١٤٦٧

أهمية الكتاب

تبدو أهمية « تحرير السلوك في تدبير الملوك » أنه كتب الى حاكم عم ظلمه وانتشر الفساد في عصره ، حتى صادر أموال الناس والغنى الميراث (١) فكان واجب العلماء في عصره نصحه بالحق . فبين له أبو الفضل أن أساس الملك والحكم الصالح هو التمسك بحبل الشريعة الغراء والتزامها ، والاعتماد في أمره ونهيه على نقضها وإبرامها ، وإقامة حدود الله المانعة من ارتكاب الجرائم . . . واللازمة لحفظ النفوس وحراسة الأموال ، وأن يكون اجتلاب الأموال للدولة من مصادر مشروعة فلا تؤخذ الا بالحق والعدل ، وأن يختار الأكفاء والأمناء للمناصب الكبرى والولايات العامة ، وأن يكون لها جهازا يراقب مظاهر الخلل في الادارة وأن يراقب ويتابع الأمور بنفسه .

وان الحاكم عليه التخلي عن الرذائل من الكبر والعجب والغرور والشح ويتحلى بالفضائل بأن لا يسارع الى اتباع الشهوات وأن ينتهت عند اعتراض الشبهات ، والاستشارة في أمور العظيمة ممن يراه أهلا لها ويعمل بمقتضى ما هو أقرب الى نيل المطرب وأصوب في دفع المرهوب ، والا يكثر الشول دون الفعل .

فلا يتحدث بما يريد من المهمات قبل إبرامه ، وأن يشكر الله على نعمته بطاعته وتدبير أمور الرعية والولاية بالعدل والاحسان .

مصادر الكتاب

أشار المؤلف انه استعان في هذا الكتاب بمن سبقه في هذا الفن ، وتبين لنا أنه قد اعتمد على كتابين بصفة خاصة هما :

(١) البحر الطالع ٢ : ٥٥ ، وشذرات الذهب ٨ : ١١٤

● الاحكام السلطانية والولايات الدينية لأبى الحسن الماوردى المتوفى
سنة ٤٥٠ هـ .

● والعقد النريد للملك السعيد للوزير ابن طاحه المتوفى سنة ٦٥٢ هـ .
ونسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبل أعمالنا ، وأن يجعلها خالصة لوجهه
الكريم

المستشار الدكتور

الاسكندرية - شوال ١٤٠٢

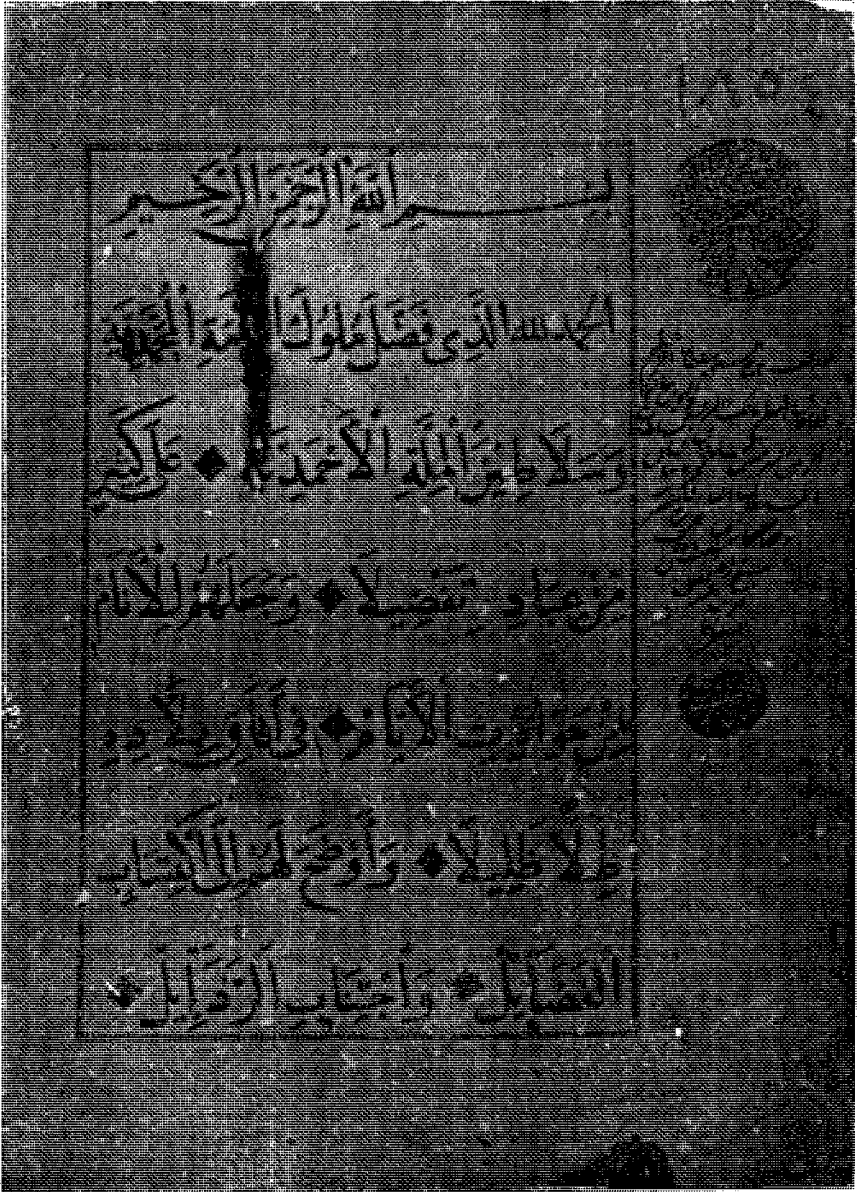
فؤاد عبد النعم احمد

(لوحة رقم ١)



(صفحة عنوان الكتاب)

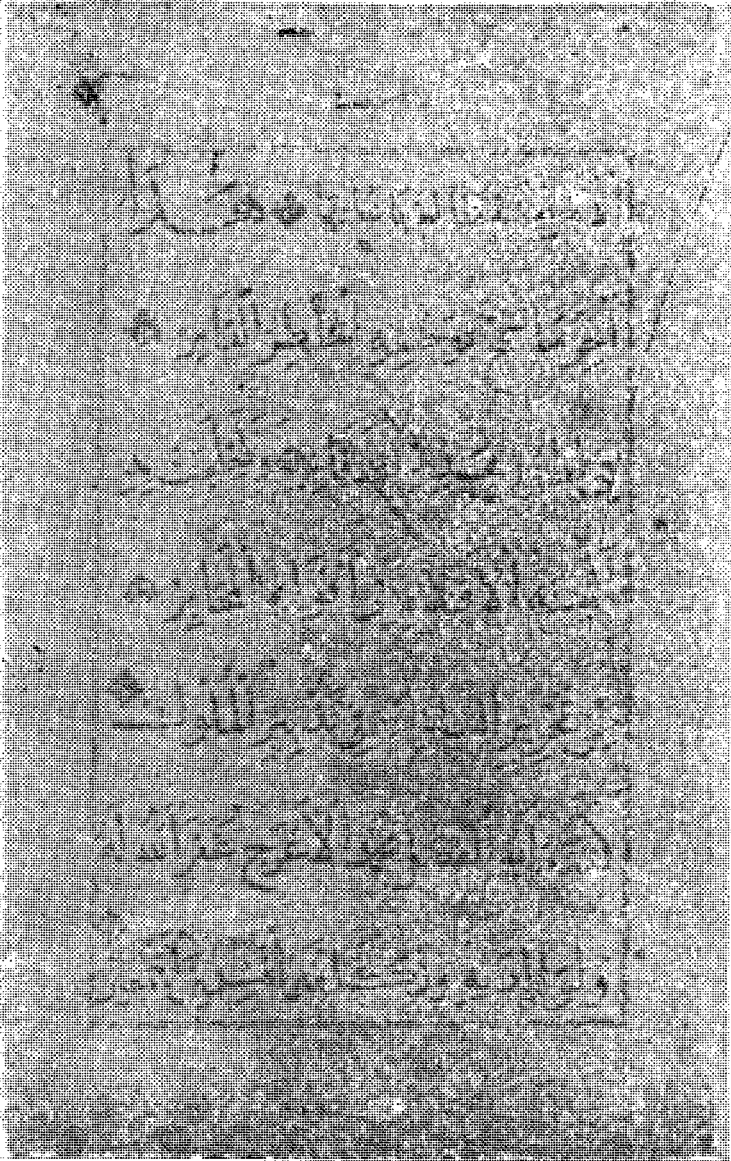
(لوحة رقم ٢)



(الصفحة رقم ٢ أ) وثابت عليها ختم السلطان

محمود خان بن السلطان عبد الحميد

(اللوحة رقم ٣)



(الورقة ١١٢ من المخطوطة وثابت عليها اسم المؤلف كتبه

أبو القضل محمد ابن الاعرج)

تحرير السلوك في تزيين المملوك

الأبي الفضل محمد بن الأعرج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى فضل ملوك الأمة المحمدية وسلاطين الملة الأحمدية ؛ على كثير من عباده تفضيلا • وجعلهم للأنام من حوادث الأيام ، فى أفاق بلاده ظلا ظليلا • وأوضح لهم الى اكتساب الفضائل واجتناب الرذائل ، [٢/ب] بعناية الأزلية سييلا ، واقام على سعادتهم فى مناهج معدلتهم من يمين حركاتهم وسكناتهم دليلا • وهداهم للنظر فى مصالح الرعايا باستعلام وقائع القضايا • فهى تتلى عليهم بكرة وأصيلا •

نحمده على نعم لم تعزب عنا طوالها ، ونشكره على [٣/أ] من لم تنصب لدينا مشارعها • حمد من استنفذ فى القيام بشكره عدة أيامه الا قليلا •

وأشهد أن لا اله الا الله ، مالك الملك ، الحكم العدل ، الغنى عن الشريك والوزير ، والكفيل والظهير ، والمعين والمشير ، القيسوم الذى لرامت العقول الاحاطة بكنة تدبيره (٣ ب) لرجع طرفها حسيرا ، وخدها كليلا •

وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذى سبغت به نعمة الهداية اكمل سبرغ ، وجعل له سلطانا نصيرا أفضى الى درك غاية الظنر ونهاية البلوغ • وأيده بالكتاب العزيز الذى ضمنه من نبا الأولين والآخرين ما جعله باعجازه كفيلا ، [٤/أ] شهادة تفيض على الأسرار نورها ، وتستفيض على الأنظار بظهورها ، وتلقى على الشيطان منها قولا ثقيلا • ونصلى ونسلم على المبعوث بالآيات الباهرة ، والأحكام الزاهرة ، التى ابرأت بأنوار حقها الساطعة ، من أنصاب القلوب عليلا ، سيدنا محمد المبعوث [٤/ب] بالصنات الطاهرة والمعجزات

الظاهرة ، التي شفت ببراهينها القاطعة من اضطراب النفوس غيلا ، وعلى مبايعيه ومتابعيه الذين أعلاهم الله أعلا المراتب بأعظم الوسائل ، وأولاهم أولى المناقب بأكرم الشرائع . صلاة وسلاما لا يجد أحد لسنة (٥ أ) دوامها المفترض تحويلا . ورضى الله عن ولاة أمور الموحدين ، وحماة حوزة الدين ، أئمة الاسلام الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه وما بدلوا تبديلا ، رضوانا يلهم به منازل أنسه من حظائر قدسه فى جنات عدن خير مستقر ، وأحسن (٥ ب) مقيلا . أما بعد :

فقد وضح لذوى الدراية والعرفان ، وثبت عند أولى الرواية بالدليل والبرهان ، أن السلطنة منزلة عالية المقام ، معدودة من الرتب العظام ، المضبوط بها مصالح الخواص والعوام ، وأن لعلو فخرها ، وعلو قدرها ، امتن الله (٦ أ) بها على كائمه موسى عليه السلام . حين استضعف نفسه عن أداء رسالة ربه ، وخاف أن لا ينهض منفردا بثقل أعباء ما أمره الله به ، فسأل الحق جل وعلى اسعاده باسعائه فى ذلك بأخيه هارون . فقال (وأخى هارون هو أفصح منى لسانا فأرسله (٦ ب) معى رداءً يصدقنى انى أخاف أن يكذبون) (١) . فأجابه الله الى سؤاله ، وأجناه من شجرة سؤله ثمرة نواله ، ومنحه سلطنة يقصر عن تأهيل ادراكها الطالبون ، ولا يقدر على منالها بجد واجتهاد الراغبون . فقال تعالى (سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطانا (٧ أ) فلا يصلون اليكما بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون) وان الاخرى بمن ارتضاه الله لها من خليقته ، وناط أزمة أمورنا نقضا وإبراما بقبضيه أن يأخذ نفسه برعاية أحوالها ، ويرضوها فى أفعالها وأوقوالها ، ويعلم يقينا أنه متى قدر على سياسة (٧ ب) نفسه كان على سياسة غيره أقدر . واذا أهمل أمر نفسه كان بأهمال غيره أجدر كما قيل :

(١) سورة القصص : الآية ٣٤ .

(٢) سورة القصص : الآية ٣٥ .

أنظّم أن يطيعك قلب سعدى

وتزعم أن قلبك قد عصاكا

وقد تزين نفس الانسان له حسن الظن بها ، فيعتقد أنه متصف بمحاسن الاخلاق (أ ٨)؛ فيعرض عن مراعاتها ، وينقاد بزمام الارضى عنها الى متابعتها فى شهواتها ، فيبقى وهو لا يعلم فى أسر هواه مرتها ، معدودا ممن زين له سوء عمله فرآه حسنا ، فيقوى نفسه عأيه حتى تغلب عقله ، ويلعب به هواه حتى يستنفد فى شهواته قوله وفعله ، ويكشفه [٨ب] صوارف غفلاته عن تأمل اصلاح شأنه فتنسيه فروع وأصله ، فلا يشعر الا وقد أشرف به الصلف على التلف ، فأفسد أمره كله ، فمتى استنظر على هذه الحالة من مبدأ أمره ، واعتبر مواقع تزين النفس الأمانة بالسوء ؛ ببصيرة فكره وحصر أسباب التزيين (٩ أ) فقطعها بشبا صبره ، وزجر قلبه عن اتباع هواه بموجبات زجره ، وقهر نفسه فانقادت طوع عقله فى سره وجهره . كان خليقا أن تنقلب خلائقه الذاتية حميدة ، وطرائقه المأتية سعيدة ، ونظراته فى تصريف الحركات والسكنات سديدة (٩ ب) فلا جرم تكون دولته دائمة ، ومدته مديدة ، ولا يدرك هذا الاستظهار بعين اليقين الا اذا أحاط علما بأسباب التزيين فقطعها بحد عزمه المبين ، ودفعها بحد ذى القوة المتين (١) ، وانه يتعين على من رزقه الله نعمة السلطنة وحلاه بعقدها ، وأتاه أزمة حل [١٠ أ] الأمور وعقدها ، وجعله نائبا فى حماية بلاده ورعاية عباده ، واليه مال مرجعها ومردها ، أن يصرف عناية اهتمامه المنتقنة الى النظر فى عشرة أمور : وهى قرار قواعد الملك وقطب السلطنة الأول : حفظ بيضة الاسلام (١٠ ب) والقيام بحمايته ، فى جميع أقطار بلاده ونواحي مملكته ، لئلا يقوى عليه بشوكة كافر ، ولا تصل اليه بد

(١) العقد الفريد للملك السعيد ١٤٢ ، ١٤٣ .

فاجر ، وذلك بإقامة الأمراء والأجناد واعداد الأهبة والاستعداد وتحصيل مهمات الامداد لارهاب الاعداء (١١ أ) والأضداد .

والثانى : تفقد المعقل والحصون والشغور باعتبار أحوال ولائها ، واختيار رجال حمايتها ، والمبادرة الى اصلاح عمائرها وذخائرها ومهماتها .

والثالث : اقامة السياسات لدفع العتاة والمفسدين، ورددع الطغاة (١١ ب) والمعتدين ، فان بها يسترعى الرعايا لتحصيل المعاش والاقوات ، ويعم نفع البرايا بالاسفار التى لا تحصل الا بأمن الطرقات .

والرابع : اقامة حدود الله المانعة من ارتكاب المحارم الوازنة من اقتراف الجرائم الرادعة عن اكتساب المظالم فقد جعلها (١٢ أ) الله لحفظ النفوس وحراسة الأموال وأمر بإقامتها فلا يحل اسقاطها بشناعة ولا سؤال .

والخامس : دوام تمسكه بحبل الشريعة الغراء والتزامها ، واعتماده فى أمر ونهيه على نقضها وإبرامها . واعتبار أمور القائمين باحكام (١٢ ب) أحكامها ، واعتناؤه بإقامة صلحاء قضاتها وحكامها ، فبمنصبه فيأصل القضاة تطع النزاع، وصيانة الأموال والحقوق عن الاتلاف والضياع . وحفظ ذلك من أن تمتد اليه أيدي الاقتطاع ، من ذرى النبى وأولى الاطماع ، (١٣ أ) وأقامة العقود المحتاج اليها على مالها من الأوضاع .

والسادس : القيام باقتطاع الأمراء والاجناد ، وارزاق ذوى الحقوق اللازمة من العباد وترتيبهم على مقدار منازلهم ، وأحوالهم ، وتفضيلهم بما يوجبهم تفاضل الاحتياج اليهم فى أعمالهم .

(١٣ ب) والسابع : الاهتمام بجهاب الأموال لاجتلاب أنواعها ، ومواطن الغلال التى بها تقوية البلاد باعتبار مزارع ضياعها ، وأن لاتؤخذ الا بالحق والعدل فهو أكبر حارس لها من ضياعها .

والثامن : استخدام الكفاه والامناء الاتقياء ، واستعمال (١٤ أ) النصحاء الصلحاء الاقوياء ؛ لتكون الأحوال بكفائيتهم محرطة مضبوطة ، وبأمانتهم ونصحهم محفوظة محوطة .

والتاسع : الانتصاب لامور العامة بأن يجلس لها وقتا من الاوقات لكشف المظالم ، وإقامة فريضة العدل لازالة المظالم .

والعاشر : (١٤ب) النطع الى مجددات الاحوال وحوادث الأمور ، واستعمال النكرة فيما يتجدد منها مخافة طرثان مكررة ومحذور ، بأن يجعل له عيونا يعتمدهم بصددهما ، وثقاة يعدهم لرصدها ، فان حوادث الاقدار وتقلبات الأدوار ، (١٥ أ) قد تجعل الموافق مخالفا والموالى مجانباً ، والأمين خائناً ، والناصح غاشياً ، والساكن متحركاً والمقرب مبايناً ، فاذا تطلع الى معرفة مجددات الأسباب ظهر له الخطأ من الصواب ، وعلم الحق من الميطل المرتاب ، فبادر الى اصلاح الخلل وازالة الاضطراب . (١٥ ب) فهذه الامور العشرة اصول شوامخ (١) يفتشاً منها شعب متفرعة ، وقواعد رواسخ يبنى عليها أحكام متنوعة ، فاذا لحظها السلطان بعين يقظته ، وادخل احكام أحكامها فى باب معرفته ، أقام بما وجب عليه من حراسة الملة وسياسة (١٦ أ) رعيته .

هذا وانى لما رأيت القيام باعانة ولاة الامر الائمة على ما تحملوه من أعباء مصالح الامة المهمة ، بتعريفهم مناهج ارشادهم ، واسعافهم بمباهج اسعادهم ، من لوازم طاعتهم ، التى لا بد لكل مسلم منها ، وتمايم نصرتهم (١٦ ب) التى لاغنى لمستمسك بدين الله عنها .

(١) العقد الفريد للملك السعيد ص ١٣٧ .

وقارن الأحكام السلطانية للماوردى ١٥ ، ١٦ .

والغيت المصنفات المعتبرة فى احكام رياسة ائمة الاسلام المرعية والمؤلفات المشتهرة فى احكام سياسة الخاص والعوام من الرعية ، أما بسط ممل العزمات عن تصفحه عليه أو وجيزه محل الرغبات [١٧ أ] فى تلمحة قليلة . حدانى غرض أختلج فى سرى ، وأمل عتاج فى صحرى ، على أن أصرف همتى الفاترة ، وابعث قريحتى القاصرة ، الى تأليف مختصر فى قواعد تعريف رياسة الامام ومعاقدها ، وعوائد تصريف سياسة الأنام ومرآئدها (١٧ ب) ، جامع لزبد هذه الأسباب ، قاطع بما يشتمل عليه من فرائد الفوائد وزوائد المقاصد ، شبيهة الارتياب واقع بافادة التحقيق ، واجادة التدقيق ، موقع الغرض فى هذا الباب .

فاستخرت الله الذى ما خاب من استخاره ، ولا من آب اليه [١٨ أ] واستجاره ، وألفت هذا الكتاب البديع ، واللباب الرفيع ، من شرائف المعارف المسطورة ، فى نفائس كتب هذا الفن المشهور . وجعلته فى هذا الشأن عدة لكل حام حامل لأعباء الأمور ، وعمدة لكل كاف كافل بمصالح الجمهور (١٨ ب) وسميته اذ رسمته « بتحرير السلوك فى تدبير الملوك » ورتبته بعد ان هذيقته على مقدمة مهمة ، وواسطة ، وخاتمة متممة .

اما المقدمة : فتشمل على مايتخلى عنه ولى الأمر من غسرر النقائص الفاضحة ، وما يتخلى به من غرر الخصائص الواضحة (١٩ أ) وأما الواسطة : فتشمل على ما يعتده ولى الامر عند النظر فى المظالم من الاحكام السلطانية ، وما يعتمده حين الحكم من السياسات الدينية .

وأما الخاتمة : فتشتمل على التبيان لما يحكمه ولى الامر من الاعمال عند النظر فى الجرائم بواضح البيان .

(١٩ ب) وأنا راغب لكل خاطب وصاله ، وطلاب نواله ، أعيان السادات وسادات الاعيان ، الحائزين فى حلبات البيان ، قصبات الرهان ، اذا جليت

عليه عرائس جماله، ونفائس كماله ، ان لا يفوق لهدف الاختيار ، سيم الاختبار (٢٠ أ) وأن يحذق اليه بصر الاعتقاد ، عند الانتقاد ، فأى جواد لا يكيو ، وأى مهند لا يبنو ، ومع هذا فان لسان التقصير ، عن القيام بالعدر قصير . والمصنف وان نظم « درر الفوائد فى منظوم الفوائد » ونثر «غرر (٢٠ ب) الفوائد فى منشور الفوائد» واستعان فى ترصيف ما صنف ، وتنقيح ما ألف ، من نقاد العبارة وفرسانها ، بحسان البراعة وسحبانها ، معترض لحاسد أو طاعن بقال وقيل ، الا أن يتاح له عاذر ومقيل ، وأنى لارجو أن يفخم أمره ، من الناس (٢١ أ) حسر شأنه الصفح والسنتر ، والى ذى الغنى المطلق ، أمد كف الفقر المحقق أن يجعلنى فيه من المخلصين ، وبأذيال كرمه العام ، أعلق ييد الفاقة والاعدام ، أن يجعله ذخيرة لى يوم الدين ، وبباب عفره العزيز أقف وقفه المعترف بالعجز (٢١ ب) والتقصير ، سائلا سنتر عيوبى جمعا ، واليه سبحانه أضرع أن لايجعلنى من الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا ، وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا ، ومن فيضه الجم أسأله المعونة على خزن الامر وسهله ، وفيما خص وعم أتوكل عليه (٢٢ أ) وأعتصم بحبله ، فهو الجواد الكريم البر الرحيم، وهذا حين شروعا فى بيان المقصود ، من الكلام على مقاصد الكتاب بنضل مانح الجود فنقول وبالله الاعانة ، على الابانة .

الكلام على المقدمة الحرية بالتقدمه

أعلم أن أولى ما تطلعت اليه أفكار (٢٢ ب) الملوك التى هى ملوك الافكار ، ورغبت فيه نفوسهم الشريفة التى خصها الله بمشكاة الانوار ، وأسجل لها حاكم السعادة بشرف الهمة وصفاء الفكرة حتى يكاد زينها يضىء ولو لم تمسه نار ، التخلى عن الرذائل والتحلّى بالفضائل .

(٢٣ أ) وأن للرذائل أهميات ، اذ أبعثتها النفس عنها ، وأزلتها منها استعدت للانصاف بشرف الخلال بلا خلاف .

فأولها : الكبر وثانيها : العجب وثالثها : الغرور
ورابعها : الشح وخامسها : الكذب

فأما **الكبر** فهو جالب (٢٣ ب) لسخط الله الملك القهار ، قال الله تعالى :
(كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) (١) .

وروينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله جلّت عظمته
انه تعالى يقول (الكبرياء ردائي والعظمة ازارى فمن ناز عنى فى شىء منها
قصمته) (٢) .

(٢٤ أ) وقلما اتصف ملك بصفة الكبر الا اختلت أحوال مملكته ، واضطربت
قواعد دولته ، وعميت عليه ابناء مصالحه وقل هو اليه . وظهرت مقاتله بسهام
أعدائه .

وأما العجب فهو من المهلكات . قال الله تعالى ترهيبا لعباده المتدبرين [٢٤ب]
(ويوم حنين اذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض
بما رحبت ثم وليتم مدبرين) (٣) . وروينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال (ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، واعجاب المرء بنفسه) (٤) .

ومن الحكم الصادرة عن حكماء العلماء (٢٥ أ) الذين شرفهم الله بنزل قدسه ،
من استهواه العجب حتى نظر فى عطفه ، واختال فى برديه ، ولم ير لغيره
فضلا عليه ، فقد اكتسب التلف مما فوق من سهام المقت اليه ، واحتقبت مايورثه
ندامة وحسرة يوم يعرض الظالم على يديه (٥) .

-
- (١) سورة غافر الآية ٣٥ .
 - (٢) صحيح ، متفق عليه
 - (٣) سورة النوبة : الآية ٢٥ .
 - (٤) حديث ضعيف ، رواه الطبرانى فى الأوسط عن أنس . الجامع الصغير
ص ١٢٥ .
 - (٥) العقد الفريد للملك السعيد ١٣٧ .

وأما (٢٥ ب) الغرور فهو مضلل بصاحبه الى العطب ، سائق له على ورطات هلاك ذات شعب ، وهو أن يرى المغرور الأحوال فى مبادئها منتظمة فى سلك السداد ، والامور فى أوائها جارية على وفق المراد ، والأوقات ساكنة عن هبوب عوارض البغى (٢٦ أ) والفساد ، والاختلافات الشاغلة قد نزلت بساحات الاعداء والاضداد . فيظن أن هذه حالة واجبة الاطراد ، دائمة الاستمرار بلا انقطاع ولا نفاذ . فيغتر بذلك فيهمل التأهب ، ويغفل عن الاستعداد ، فتفاجئه حوادث الخذل ، وتباغثه نوازل (٢٦ ب) الزلل ، فتسد عنه أبواب الصلاح ، وتفتح عليه أبواب الفساد ، وأعظم موارد الغرور النفاق المادحين ، ومدح المنافقين ، وتماق المتقريدين وتقرب المتملقين ، الذين اتخذوا الكذب والنفاق وسيلة ، وجعلوا المكر والخداع أحبولة وحيلة (٢٧ أ) فمتمى وجدوا لنفاقهم نفاقا وسرقا ، وكذبهم قبولا وتصديقا ، نصبوه سنما الى مرامهم ، وأقاموا المغتر بهم غرضا لسهامهم ، واتخذوه عرضة لاستهزائهم به واستقسامهم ، وقد عد العلماء واساطين الحكماء هذا النوع من الاغترار من أقوى (٢٧ ب) الأسباب ، وحثوا أكابر الملوك على التيقظ له عند الاسهاب فيه والاضطاب ، ونبهوا على الاحتراز منه والتجنب عند أرباب الألباب . فان أقل ما فيه رواج الاستسخبار والاستهزاء ، ونفاق الكذب بلا ارتياب (١) ، ولهذا المعنى أمر (٢٨ أ) النبي صلى الله عليه وسلم باهانة مباشره بقوله : (أحتوا فى وجوه المادحين التراب) (٢) .

وأما التمشيح فهو من الأسباب التى أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بكونها مهلكة لاورى ، ويكفى فى ذمه أن الفلاح مقرون بالسلامة منه والترقى

-
- (١) العقد الفريد للملك السعيد ص ١٣٧ .
(٢) حديث صحيح ، أخرجه الترمذى عن أبى هريرة ، وأخرجه عدى فى الكامل وابو نعيم فى الحلية عن ابن عمر . الجامع الصغير ١١

بلا (٢٨ ب) مرآة قال الله تعالى في كتابه المكنون (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) (١) .

ومن الحكم البالغة : الشحيح مطرود عن مقامات الكرام معدود من سيئات الأيام مقصود بسهام الملامة بين الأنام ، لا يسود أبدا ، ولا يبلغ مقصدا (٢) .

(٢٩ أ) وأما الكذب : فيكفى في ذمه أنه يجانب الإيمان ، ويسلب خصيصة الانسان فان النطق هو الفارق بينه وبين سائر الحيوان ، وآلته المعبر بها عما في الضمائر ، المتوصل بها عند التخاطب الى اظهار ما في السرائر ، هي اللسان ، فاذا استعمله صاحبه (٢٩ ب) في الكذب فغير الاشياء عن حقائقها ، وأبرز الباطل في صورة الحق وأخبر بالأمور على خلاف ما هي عليها ، وكسا الحال لباس الصدق ، فقد سقط الوثوق به من القلوب عند الاخبار ، ولم يبق لما يصدر عنه أثر ولا اعتبار .

ومن الحكم البالغة : (٣٠ أ) الكذب يسلب صاحبه صفة الصلاح ، ويلبسه جلبات الافتضاح ، ويجعل در نعته لغوا منشورا ولو نظمه الجوهري في سمط الصحاح (٣) .

فهذه الزدائل الخمسة يتعين على السلطان أن يصون نفسه وشرف همته وعز سلطانه وحسن سمعته (٣٠ ب) عن شيء منها لانها أمهات النقائص الوضعية المحطة ، لذوى الاقدار الرفيعة ، ومنها ينطرق تزيين الفضائح ، وتحسين القبائح ، فانه قل ما كانت فيه الا اختلت أحوال مملكته بلا نزاع ، واضطربت قواعد دولته ، ونفرت عنه قلوب (٣١ أ) الاتباع ، وعميت عليه

(١) الحشر : الآية ٩ ، والتغابن : الآية ١٦ .

(٢) العقد الفريد للملك السعيد ١٣٨ .

(٣) العقد الفريد لابن طلحة ١٣٨ .

أنباء المصالح ، وظهرت مقاتله لسهام عدوه الكاشح ، ومالت عنه خواطر
ناصرية ، واتسع لالسن الطاعنين مجال المقال فيه ، وسقط وقعته من نفوس
رعاياه وجنوده ، وزال الوثوق بوعده والخوف من وعيده .

(٣١ ب) فواجب على السلطان ، اذا تخلى عن هذه النقائص أن يتحلى من
الخصائص الحسان بما يزداد به مهابة ووقارا ، ويكسبه عظمة وفخارا ويعلى
له فى العالم شأننا ومنارا ، ويبقى له على الأبد ذكرا وفخارا .

وها أنا أنبه على شىء منها تنبيهيا ، أتمد (٣٢ أ) فيه اقتصار واختصار ،
فعليه أن لا يسارع الى اتباع الشهوات ، وان يتثبت عند اعتراض الشبهات ،
وان يجانب سرعة الحركات ، وخفة الاشارات ، ويديم اطراق طرفه ، وملازمة
صمته الا عند الحاجة فى أكثر الأوقات (٣٢ ب) فان أنفاس الملك ملحوظة
والفاظه منقولة على ممر الساعات . وكلام الانسان ترجحان عقله . وبرهان
فضله ، ومن كثر كلمه كبير ندمه .

ويختار عند الكلام أعذب الألفاظ وأحسنها ، وأعدلها وأجزلها وأبينها ،
ويجهر صوته (٣٣ أ) فى كلامه ليكون أبين لسامعيه ، وأوقع فى القلوب ،
ويجعل وعيده بالتأديب على مقدار الذنوب ، جمعا بين مصلحة العقوبة
والانزجار ومصلحة اجتناب الاثم بجاوزه الحد والمقدار (٣٢) .

ويجتهد فى منع نفسه من الغضب؛ فانه أشد قاهر، (٣٣ ب) وأضر معاندومجاهر،
وهو اذا غلب أعظم الأشياء سادا لنظام المرام ، وأبلغ الأمر تأثيرا فى انتقاض
قواعد تدبير الابرام ، فان قدر الله عليه بشىء منه فليحذر جزما من أن يباشر

(١) العقد الفريد للملك السعيد ص ١٣٩ :

(٢) العقد الفريد للملك السعيد ١٣٩ .

فى تلك الحالة فعلا أو ينفذ حكما(١) ، وكما يجب الاحتراز (٣٤ أ) من الغضب،
فكذلك يتعين الاحتراس من اللجاج لأنه حليف العطب . وهو مما يثمر الزلل
فى العاجل ، ويسفر عن الندامة فى الآجل . ويدفعه عنه بعلمه أن الرجوع الى
الحق خير من التمدادى فى الباطل ، ولا يستعمل فى الناس حالة واحدة . بل
يعتمد(٣٤ ب) فى كل قضية ما يلىق بصاحبها من لين وشدة، واقبال واعراض؛
وبشر وانقباض ، ووصل وقطع ، واجابة ومنع ، واحسان واساءة ، وزيادة
ونقصان ، وتجاوز وانتقام ، واقدام واحجام ، وعفو وعقاب وظهور
واحتجاب ، فان استعمال (٣٥ أ) كل حالة فى محلها مع مستحقها أكمل تدبيرا
وأجمع لبلوغ الأرب . ووضعها فى غير محلها افضى الى توقع الضرر ومفتاح
لباب الغضب ، وطباع العالم غير متوازنة ، وأخلاقهم على التحقيق متباينة ،
فمنهم من يصلحه الأقبال عليه [٣٥ ب] والاحسان اليه ، ومنهم من يعدله
الاعراض عنه والانتقام منه(٢) . وليعلم أن من أعم الأشياء نفعاً وأعظمها
فى المصالح وقعا ، كتمان سره ، واخفاء أمره ، وأن لا يطلع أحدا على ما عزم
على فعله قبل اتمامه ، ولا يتحدث بما يريد من المهمات (٣٦ أ) قبل ابرامه .
فان ذلك من أقوى أسباب الظنر بالمطالب ، وأنكا فى قلوب الأعداء ، وأعوان
على نجح المقاصد والمأرب(٣) . لكن من الأسرار والأمر ما يستغنى فيه اطلاع
ناصر حكيم . ومشاورة صديق حميم . يرى نصحه لامامه من طاعته
لربه (٣٦ ب) ويعده عند الله من أعظم أسباب قربه فيستعين برأيه فى المهمات،
وينتفع بفكره عند الملمات . ومتى حدث أمر من الأمور العظيمة ، أو وقع خطب
من الخطوب الجسيمة . يكثر الاستشارة فيه فيمن يراه لذلك أهلا . ويسمع
رأى كل واحد منهم على انفراد ، (٣٧ أ) وينظر فيما سمعه فرعا وأصلا ،

(١) العقد الفريد للملك السعيد ١٣٩ .

(٢) العقد الفريد للملك السعيد ١٤٠ مع تغيير يسير .

(٣) العقد الفريد للملك السعيد ١٤٠ .

ويعمل بمقتضى ما هو الأقرب الى نيل المطلوب ، والأصوب فى دفع المرهوب .
ويعمل الفكر فيما يرد عليه ولا يهمل الاحتراز والحذر فى عواقب الأمور وما يؤول
اليه .

ويجتهد أن لا يفتح بابا يعيبه سده (٣٧ ب) ، ولا يرمى سهما يعجزه
رده فقد قيل :

★ واياك والأمر الذى قد توسعت

موارده ضاقت عليك المصادر

★ فما حسن أن يعذر المرء نفسه

وليس له من سائر الناس عاذر (١)

ولا يجعل أوقاته كلها مصروفة الى نوع واحد ، من مصادره والموارد ؛
(٣٨ أ) فان ذلك ان كان جدا واجتهادا فى تدبير مصالح ما هو متوليه ، ضجرت
النفوس منه ، وسئمت الفكرة فيه ، وربما أدى الى خلل ، وساق الى زلل ، بل
عليه أن يحصر ساعاته ، ويقسم أوقاته ، فيصرف منها قسطا الى النظر فى
مصالح ولايته ورعيته ، (٣٨ ب) وقسطا الى اختلائه بنفسه لراحته ، وقسطا
يخصه بتضرعه الى الله تعالى وقيامه بشكر نعمه واداء عبادته وكما انه يقسم
أوقاته ويخص كلا منها بحالة لا يليق أن يوقع فيه غيرها من مهماته . كوقت
ركوبه على جارى عادته ، ووقت نظره (٣٩ أ) فى مصالح ولايته ووقت جلوسه
لكشف قضايا رعيته ، ووقت دخول جنوده عليه لاداء وظيفة خدمته . ووقت
استحضار من يحضر من الرسل لاداء رسالته ووقت اختلائه بنفسه طالبا
للراحة فى خلوته . ووقت (٣٩ ب) سكونه ومنامه وقيلولته . ووقت

(١) العقد الفريد للملك السعيد ١٤٠ ، ١٤١ .

استيناسه بمن يحضره لمحدثته ووقت قيامه بفريضة الله تعالى وطاعته .
ولكل حالة من هذه الحالات ، ووقت من هذه الأوقات ، اوان جعل علما عليها
لا يتعداها ، وزمانا منسوبا اليه (٤٠ أ) لا يليق به سواها(١) . فكذاك عليه
أن يستعين في الأعمال بكفاءة العمال ويعتمد في المهمات الثقال باجلاد الرجال ،
فيعرض كل عمل الى من قدمته قدم راسخة في معرفته ، وأيدته يد باسطة في
درايته وتجربته ، ولا يفوض (٤٠ ب) عمل عالم الى جاهل ، ولا عمل بنية الى
خامل ، ولا عمل متيقظ الى غافل ، ولا عمل ذي جبلة الى عاطل ، فان غفل عن
ذلك فقد باع حقا بباطل ، واعتاض عن قسي بباطل ، وسلط على دولته لسان
كل قائل .

ومن الحكم الباهرة : من استعان في عمله بغير (٤١ أ) كفؤ أضعاه ،
ومن فوض أمره الى عاجز عنه فقد أفسد أوضاعه(٢) .

وليحذر كل الحذر من أن يولى أحد الخلق أمرا دينيا أو دنيويا بشفاعة أو
رعاية لحرمة أو لقضاء الحق ، اذا لم يكن أهلا للولاية ، ولا ناهضا تحصل
بتقليده الكفاية (٤١ ب) فان أحب مكافاة من هذه صفته كافاه بالمال والصلات ،
وقطع طمعه عما لا يصلح له من الولايات ليكون قاضيا لحقه بماله لا بمملكته
تائما بما لا بد منه من حقوق ولايته .

وهذا المعنى هو الذى اعتمده كسرى أنو شروان لأحكام قواعد ملكه (٤٢ أ)
وتأبيده ، واتمام مقاصد تدبيره وتأكيده ، حتى انه على ما يقال وضع على
بنابه خشبة من ساج مكتوب عليها بالذهب : الأعمال بالكفاة والحقسوق على
بيوت الأموال(٣) .

-
- (١) العقد الفريد للملك السعيد ١٤١ .
 - (٢) العقد الفريد للملك السعيد ١٤١ .
 - (٣) العقد الفريد لابن طلحة ١٤٢ .

ومن الحكم الزاهرة : أى ملك ملك جده هزله ، وحقق قوله فعله ، (٤٢ ب) وقهر رأيه هواه فى تدبيره ، وعبر ظاهره عما فى ضميره ، ولم يخدعه رضاء عن حقه ، وفوض كل عمل الى مستحقه ، واستعمل بالكفاءة لا بشفاعة المتعرضين ، ولم يأخذ بالسعاية قبل الكشف ولا استهواه تحرض المتعرضين ، فهو خليق (٤٣ أ) باستحقاق الملكة وارتداء جلبابها ، جدير بها وان لم يكن أوامره وعناصره من أربابها(١) .

والى هذا الحد انتهى بنا الكلام على مقدمة الكتاب . فلنشرع فى الكلام على الواسطة بعون الملك العلام فنقول : والله للعفو مسؤول :

أعلم أن الله (٤٣ ب) جل جلاله ، وتقدس كماله ، شرع الزواجر والعقوبات ردعا للعباد عن الفساد ، ووضع الروادع ، والسياسات حفظا لنظام المعاش والمعاد . فوجب على من قلده القيام برعاية خلقه وألزمه النظر فى مظالم العباد ، الاحاطة بالسياسة (٤٤ أ) الدينية ، تحريا للنجاة من عذاب يوم التنديد ، ولا تكون سياسته غاشمة خارجة عن قواعد دين الاسلام ، وأحكامه آثمة باطلة فى شريعة النبى عليه السلام ، ويكون من الغشمة الجاهلين الذين سيجزون بغشهم جديما . ومن الجهلة الظالمين [٤٤ ب] الذين سيصلون بظلمهم سعيرا ويسقون حميما ، بل من المنذرين فى كتاب الله المكنون ، بقوله عز اسمه : ! ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (٢) فمعرنة ما لا يجوز له ، وما يجوز تهديه الى صراط مستقيم ، وتنجيه من عذاب اليم ، وتعلمه أن (٤٥ أ) الناظر فى المظالم أوسع من القضاة فى محال النظر مجالا ، وأعم منهم فى الفحص عن المظالم والجرائم اعمالا ، وأكثر منهم فى الكشف عن الحق أسبابا ،

(١) العقد الفرید للملك السعيد ١٤٢

(٢) سورة المائدة : الآية ٤٤ .

وافتح منهم على الانام للنجح أبوابا ؛ اذ له النظر فيما تنظر فيه القضاة
وما لا تنظر فيه من (٤٥ب) الحكومات •

وله النظر قبل التظلم اليه فى الجرائم والظلمات • وله ارهاب المتهم
بالظلم والجريمة قبل الثبوت بالاقرار أو البينة القويمة ، وله الحمل على
الاعتراف بالحق ، والحبس فى المظالم • وله الضرب للاعتراف عند ظهور
الأمارات فى الجرائم (٤٦ أ) وله تأديب المدعى عليه اذا ثبت الحق بالبينة بعد
الأنكار • وله حمل المجرمين على التوبة بالاجبار وليس للقضاة هذه السياسات ،
ولا لهم قيل الرفع اليهم النظر فى المظالم والخصومات ، وانما لهم النظر فيها
بعد رفعها اليهم • ولا (٤٦ ب) طريق لكشفها لهم سوى علمهم أو الاقرار
أو البينة العادلة لديهم •

وبالجملة فالناظر فى المظالم يمتاز عن القضاة بوجوه كثيرة (١) ، اذا تقرر
هذا فاعلم اشرق الله قلبك بانوار اليقين ، ونظمتك فى سلك عباده المتقين •
أنه يشترط فى الناظر فى المظالم (٤٧ أ) :

أن يكون جليل القدر ، نافذ الامر ، عظيم الهبة ، ظاهر العفة ، قليل
الطمع ، كثير الورع ، لا تأخذه فى الله لومة لائم ، ولا تدنس دينه ولا عرضه
الرشوة بالقائم اذ يحتاج الى سطوة الولاة وتثبيت القضاة ، فينبغى أن يكون
جامعة بين صفتى الفريقين (٤٧ب) ويكون لجلاله قدرة نافذة الامر من الجهتين (٢) •
ويكون سهل الحجاب نزه الأصحاب ، وان يستكمل مجلس نظره بخمسة
أصناف لا يستغنى عنهم ، ولا ينتظم أمره الا بهم :

(١) قارن الاحكام السلطانية للماوردى ص ٢١٩ ، ٢٢٠ •

(٢) الاحكام السلطانية للماوردى ٧٧ من تغيير يسير •

الصف الأول : الحماة والاعوان ، والكمأة والشججان ، لجذب القوى
(٤٨ ١) وتقويم الجرىء .

الصف الثانى : القضاة ، لاستعلام ما يثبت عندهم من حقوق الأنام،
ولعرفة ما جرى فى مجالسهم من الوقائع بين الأخصام .

والصف الثالث : الفقهاء ؛ ليرجع اليهم فيما أشكل ، ويسأل منهم عما
أبهم وأعضل .

والصف الرابع : (٤٨ ب) الكتاب ، ليكتبوا ما جرى بين الخصوم فى
مجلس الخاصة ، وما توجه لهم أو عليهم من الحقوق اللازمة .

والصف الخامس : الشهود ، ليشهدهم على ما أوجب من حق واجب
أو أمضاء من حكم لازب (١) .

فاذا استكمل مجلس المظالم بما ذكرناه من هذا (٤٩ أ) الأصناف الخمسة
شرع حينئذ فى نظره .

والمواضع التى ينظر فيها ويحكمها عشرة :

الأول منها : النظر فى تعدى الولاية على الرعية ، وأخذهم بالعنف والعدول
عن سيرة العدل المرعية ؛ فيكون لسيرهم متصفا ولاحكامهم متعرفا ، ولأمورهم
مستظلمة (٤٩ ب) وعن أحوالهم مستكشفا ، ليقويهم ان أنصفوا ، ويكنهم ان
عسفوا ، ويستبدل بهم اذا هم بالعدل لم يتصفوا .

(١) الاحكام السلطانية للماوردى ٨٠ .

حكى أن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه خطب الناس فى أول خلافته ،
خطبة أعرب فيها عن قيامه فى الله ومعدلاته فقال : (٥٠ أ) أيها الناس ،
أوصيكم بتقوى الله ؛ فانه لا يقبل غيرها ، ولا يرحم الا أهلها ، وقد كان قوم
من الولاة منعوا الحق حتى اشترى منهم شراء ، وبذلوا الباطل حتى افتدى
منهم فداء ، والله لولا سنة من الحق أميتت فأحييتها ، وسنة من الباطل أحييت
فأميتها ، ما باليت (٥٠ ب) أن أعيش فواقا (١) واحدا ، فالسعيد منكم من يحوى
رشدا ، أصلحوا آخرتكم يصلح لكم دنياكم ، ان امرء ليس بينه وبين آدم الا
ميت لمغرق فى الموتى ، وعن قريب بكأس المنية يؤتى ، كل أمر مصبح فى أهله ،
والموت أدنى من شرك نعله .

الثانى : النظر (٥١ أ) فى جور العمال فيما يجبونه من الأموال فيرجع
فيه الى القوانين العادلة فى دواوين الأئمة فيحمل الناس عليها ، ويأخذ العمال
بها ويقودهم اليها ، وينظر فيما استزادوه ، فان رفعوه الى بيت المال أمر برده
على أصحابه ، وان أخذوه لأنفسهم استرجعه منهم لأربابه (٥١ ب) .

حكى عن المهدي رحمه الله انه جلس يوما للنظر فى مظالم العباد
فرفعت اليه قصص فى الكسور ، فسأل عن ذلك تحريا للرشاد ، فقال له سليمان
بن وهب : كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قسط الخراج على أهل السواد ،
وعلى ما فتح من نواحي المشرق والمغرب وريا (٢) (٥٢) وعينا بالاجتهاد . وكانت
الدرهم والدنانير مضروبة على وزن كسرى وقيصر فى غالب الأرض ، وكان
أهل البلاد يؤدون فيما فى أيديهم من المال عدداً ، ولا ينظرون فى فضل بعض الاوزان
على بعض . ثم فسد الناس فصاروا يؤدون من الخراج (٥٢ ب) المال . الدرهم الطبرية
وهى اربعة : دوانيق ويمسكون الدرهم الوافى الذى وزنه مثقال . فلما ولى زياد
العراق طالب بأداء الوافى ، وألزمهم الكسور ، وجار فى ذلك فى زمن بنى أمية

(١) الفواق : الوقت بين قبضتى الحالب للضرع . أى كناية عن الوقت
القصير . المعجم الوسيط ٧١٣

العمال ، الى أن ولي عبد الملك بنى مروان فنظر بين الوزنين فى نقص كلاهما
وكماله (٥٣ أ) وقدر الدرهم على نصف وخمس من المثقال ، وترك المثقال على
حاله . ثم ان الحجاج أعاد المطالبة بالكسور ، حتى اسقطها عمر بن عبد العزيز
رضى الله عنه وأعادها من بعده الى زمن المنصور الى أن حزب السواد بذلك
الظلم فاراد المنصور عمارة البلاد (٥٣ب) فأزال الخراج عن الحنطة والشعير ورقا
وصيره مقاسمة وهما أكثر السواد . وبقي اليسير من النحبوب والنخل على
رسم الخراج المعتاد وهوذا يلزمهم الآن المؤمن فتأمل المهدي رحمه الله مقالة
سليمان وتدبر ، وقال : معاذ الله أن ألزم الناس ظلما تقدم العمل به (٥٤ أ)
أو تأخر . أسقطوه عن الناس فالعدل أقوم .

فقال الحسن بن مخلد : ان أسقط أمير المؤمنين هذا ذهب من أموال
السلطان اثنا عشر ألف ألف درهم .

فقال المهدي رحمه الله . مقالة عدل فى المقال : على أن اقيم حقا وازيل
ظلما ، وان أجحف بيت المال .

(٥٤ ب) الثالث : النظر فى كتاب الدواوين ، والاحاطة بأحوالهم ؛ لانهم
أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم ، فيما يستترهونه منهم ويوفرونه لهم من
الحقوق فى الحال والمال ، فيتصفح ما وكل اليهم تدبيره من الأعمال ، فان
وجدهم نقدوا الحق فى دخل (٥٥ أ) أو خرج الى زيادة أو نقصان ، فى تفصيل
أو أجمال ، اعاده الى قوانينه العادلة ، واستعمل السياسة معهم فى المقابلة
على تجاوزه ودعا للعمال .

حكى أن المنصور رحمه الله بلغه أن جماعة من كتاب ديوانه زوروا فيه ،
وغيروا ، فأمر باحضارهم اليه (٥٥ ب) ، وتقدم بتأديبهم فقال شاب منهم :
وهو يضرب بين يديه :

أطال الله عمرك فى صلاح

وعزيا أمير المؤمنين

بعضوك أستجير فان تجازى

فأنتك عصمة للعالمين

ونحن الكاتبون وقد أسأنا

فهبنا (١٥٦) للكرام الكاتبينا

فأمر بتخليتهم ، واطلق الفتى ، ورضى عليه ، ووصله بأنعامه وأحسن
اليه ؛ لانه ظهرت فيه الأنابة ، ولاحت له منه النجابة(١) .

وهذه الأقسام الثلاثة ، لا يحتاج الناظر فى المظالم فى تصفحها الى منظم
(٥٦ب) من ظالم .

الرابع : النظر فى تظلم المسترزقة من بيت المال من الأجناد والعلماء
والقضاة وغيرهم ، من نقص أرزاقهم وتأخيرها عنهم أو اجحاف النظر بهم ،
فيرجع الى ديوانه فى فرض العطاء العادل فيجربهم عليه من غير اهمال .

(٥٧ أ) وينظر فيما نقصوه أو منعهو ؛ فان أخذه ولاة أمورهم ، استرجعه
لهم .

وان لم يأخذوه قضاهم أياه من بيت المال فى الحال .

كتب بعض ولاة الاجناد الى المأمون رحمه الله : ان الجند قد شبغوا ونهبوا
وساءت أخلاقهم .

فكتب اليه المأمون : لو (٥٧ ب) عدلت لم يشغبوا ، ولو قويت لم ينهبوا ،
وعزله عنهم ، وزاد أرزاقهم(٢) .

(١) الاحكام السلطانية للماوردى ٨٠ ، ٨١ مع تصرف يسير .

(٢) المأمون هو عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد بن أبى جعفر المنصور
ويكنى بأبا العباس ، ولد سنة سبعين ومائة ، تولى الخلافة ١٩٨ هـ ، واسهم
فى ترجمة كتب العلم والفلسفة بمهرة التراجمة ، وقرب اليه العلماء والفقهاء
والمحدثين والشعراء ، مات سنة ٢١٨ هـ ، ودفن فى طرطوس . =

الخامس : النظر في رد الغصوب :

وهي ضربان :

غصوب سلطانية : قد تغلب عليها ولاة الجور والعدوان • كالاملاك المقبوضة من أربابها ، لرغبة فيها ، وتعاد على أصحابها • فالناظر في (٥٨ أ) المظالم أن علم بها قبل التظلم اليه ، أمر بردها •

وأن لم يعلم بها فهو موقوف على تظلم أهلها •

ويجوز أن يرجع عند تظلمهم الى ديوان السلطنة ، فان وجد فيه ذكر قبضها على ملاكها ، عمل به وأمر بردها اليه ، ولم يحتج فيه الى بيينة تشهد به وكان (٥٨ ب) ما وجد في الديوان كافيا يعتمد عليه(١) •

حكى عن عمر بن عبدالعزيز(٢)رضى الله عنه انه ظهر يوما الى الصلاة بعد الزوال فصادفه رجل ورد من اليمن متظلما فقال :

تدعو حيران مظلوما ببابكم . فقد أتاك يعيد الدار مظلوما

(٥٩ أ) فقال : وما ظلامتك ؟ فقال : غصبنى الوليد بن عبد الملك ضيعتى

بيد العدوان •

= انظر في ترجمة الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ١٠ : ٢٩٣ ، وتاريخ بغداد ١٠ : ١٨٣ ، ولاحمد الرفاعى كتاب ضخم عن «عصر المأمون» • النص في قوانين الوزارة للماوردى ص ٧١ ، وتحفة الوزراء المنسوب للثعالبي ص ٥٧ والشفاء فى مواضع الملوك والخلفاء ص ٦٧ •

(١) الاحكام السلطانية ٨٢

(٢) عمر بن عبد العزيز بن مروان الحكم ، وكنيته أبو حفص ، ولى الخلافة سنة ٩٩ هـ ، وساد حكمه عدل الخلفاء الراشدين ، وتوفى سنة ١٠١ هـ • لابن الجوزى : سيرة عمر بن عبد العزيز ، وصفة الصفوة ٢ : ١١٣-١٢٧ والذهبي : دول الاسلام ١ : ٧١ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطى ٢٢٧-٢٤٦ ، والدكتور عماد الدين خليل ترجمة جيدة عن عمر بن عبد العزيز بعنوان « ملامح الانقلاب الاسلامى فى خلافة عمر بن عبد العزيز •

فقال : يا مزاحم أثنائي بدفتتر الصوامى ، فوجد فيه أضفى عبد الله الوليد
بن عبد الملك ضيعة فلان •

قال لكاتبه : اخرجها من الدفتتر ، وأحسن صلته •

(٥٩ب) وكتب بردها اليه ، وأطلق له ضعف نفقته (١) •

والضرب الثانى :

غصوب تغلب عليها ذوو الأيدى القوية ، وتصرفوا فيها تصرف الملاك
بالجوار والغلبة والقهرية •

ورد هذا موقوف على تظلم أربابه ممن غصبه بالجور والفجور • ولا (٦٠ أ)
ينتزع من أيدى غصابه الا بأحد أربعة أمور :

• اما باعتراف الغاصب له باقراره •

• واما يعلم الناظر فى المظالم ومعرفته بأخباره ، فيجزز له أن يحكم بعلمه
واسـتـبـصـاره •

• واما بينة تشهد على الغاصب بغصبه ، وتشهد للمغصوب منه بملكه
دون (٦٠ب) الناس •

• واما بتظاهر الأخبار التى ينفقى عنها التواطؤ ، ولا يختلج فيها الشكوك
والالتياس ؛ لأنه لما جاز للشهود أن يشهدوا فى الأملاك بتظاهر الأخبار ، كان
حكم الناظر فى المظالم بذلك أحق وأحرى عند أولى الأنصار (٢) •

السادس : النظر فى (٦١ أ) مشارفة الأوقاف فان كانت عامة بيتدا
بتصفحها ليجريها على سبيلها ، ويمضيها على شروط واقفها اذ عرفها :

(١) الاحكام السلطانية ٨٢ •

(٢) الاحكام السلطانية ٨٤ •

• اما من دواوين الحكام ، والمنتدبين لحراسة الأحكام .

واما من دواوين السلطنة على ما جرى فيها من المعاملة المقررة ، أو ثبت لها من ذكر (٦١ ب) وتسمية معتبرة .

واما من كتب فيها قديمة يقع في النفس صحتها ، ويقضى العمل باعتبارها عند رؤيتها(١) .

وان كانت خاصة فيتوقف نظره فيها ، على تظلم أهلها عند التنازع فيها ، لكونها وقفا على خصوم متعينين للخصام .

ويعمل عند التشاجر (٦٢ أ) فيها على ما يثبت به الحقوق عند القضاة الأعلام ، ولا يجوز أن يرجع فيها الى ديوان السلطنة كما يفعل في الوقف العام ، ولا الى ما ثبت من ذكر في الكتب اذا لم يشهد بها شهود معلون عند الحكام .

السابع : النظر في تنفيذ ما توقف من أحكام (٦٢ ب) القضاة لضعفهم عن انفاذه ، وعجزهم عن المحكوم عليه ، لعلو قدره وعظم خطره ، وقوة يده ، وتفردته وامتناعه .

ويكون الناظر في المظالم أقوى يدا ، وأنفذ أمرا فينفذ الحكم بسطوته بل على من توجه اليه بانتزاع حيق الغير من يده أو بالزامه (٦٣ أ) بالخروج مما في ذمته .

الثامن : النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة من المصالح العامة ، والمنافع الشاملة ، والحسابات التامة ، كالمجاهرة بمنكر ضعف المحتسب عن دفعه ، والتعدي في الطريق من متعدد عجز عن منعه ، والتسطي في حق من لم

(١) الأحكام السلطانية ٨٢ .

(٦٣ ب) يقدر على ردعه فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعها من غير اهمال
ويأمر بحملهم على واجباته .

التاسع : النظر في مراعاة العبادات الظاهرة : كالجمع ، والأعياد ، والحج
والجهاد من تقصير فيها أو اخلال بشروطها الواجبة (٦٤ أ) على العباد . فحقوق
الله تعالى أولى أن تستوفى ، وفروضه أحق أن تؤدى كما اراد .

العاشر : النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين ، ولايخرج عن موجب
الحق ومقتضاه، ولايسوغ له أن يحكم بينهم بما لا يحكم به الحكام والقضاة (١) .
لكن للناظر (٦٤ ب) فى المظالم حسب ما يقتزن بالدعوى مما يقويها أو
يضعفها وبحسب تجردها عن أمور سياسة ليس للقاضى أن يباشرها
ويصرفها .

والأمور المثوية للدعوى المتقتضية لأرهاب المدعى عليه ستة أمور :

أحدها : أن يكون مع المدعى كتاب فيه (٦٥ أ) شهود عدول حضور ،
يشهدون بصحة دعواه ، فالذى يختص به نظر الناظر فى المظالم شيئان :

أحدهما : أن يبتدىء باستدعاء الشهود للشهادة ليسأل منهم عما عندهم فى
تنازع الخصوم من الحق المستبان ، وعادة القضاة تكليف المدعى باحضار (٦٥ ب)
بينته ، ولا يسمعون لها الا بعد مسأله .

وثانيهما : الانكار على الجاحد بحسب حالة فى الوجاهة والديانة وعدمها
عند الاستنصار ، وبحسب شواهد أحواله من أمارات بطلان الانكار وعدمها عند
الاستنصار فاذا أحضر الشهود (٦٦ أ)، فإن كان كلا من المتنازعين جليل القدر عظيم
الشأن من أبناء جنسه ، باشر الناظر فى المظالم فى ذلك على ماتقتضيه السياسة

(١) الاحكام السلطانية ٨٣ .

بنفسه ، والا يرد النظر الى قاضيه بمحضر منه ان كان متوسطين ، أو على بعد
منه ان كان خاملين(١) .

حكى أن المأمون (٦٦ ب) كان يجلس للمظالم يوم الأحد ؛ فنهض ذات
يوم من مجلس نظره والشمس قد زالت ؛ فتلقته امرأة فى ثياب رثة وقالت :

يا خير منتصف يهدى له الرشيد

ويا اماما به قد أشرق البلد

تشكو اليه حفيد الملك أرملة

عدا عليها فما تقوى به أسد

فابتز منها ضياعا بعد منعها

لما تفرق عنها الأهل والولد

فاطرق المأمون مفكرا فى مقاتلتها ثم رفع رأسه ، وقال مجيبا لها :

من دون ما قلت يميل الصبر والجلد

وأقرح القلب هذا الحزن والكمد

هذا أوان صلاة الظهر فأنصرفى

وأحضرى الخصم فى اليوم الذى أعد

المجلس السبت ان يقضى الجلوس لنا

أنصفكى منه أو فالجلس الأحد(٢)

فانصرفت وحضرت يوم الأحد أول الناس ، فوقفنت فى مجلس المتظلمين ؟
فقال لها المأمون : من خصمك ؟ فقالت (٦٨ أ) القائم على رأسك العباس بن
أمير المؤمنين ! فقال المأمون لقاضيه يحيى بن أكنم : أجلسها معه ، وانظر
بينهما ، فأجلست معه والمأمون ينظر اليها فجعل كلامها يعلو ، فزجرها بعض

(١) الاحكام السلطانية للماوردي ٨٤ .

(٢) الاحكام السلطانية ٨٤ .

الحجاب، فقال المأمون: دعها فان الحق أنطقها والباطل أخرسه ، وأمر (٦٨ب) برد ضياعها اليها . ففعل المأمون في النظر بينهما ما تقتضيه السياسة حيث كان بمحضر منه . ولم يباشر بنفسه لأن الخصم امرأة يجلب المأمون عن محاورتها ، وابنه من جلالة القدر بمكان لا يقدر غيره على الزامه الحق واخراجه عنه ، فرد النظر (٦٩ أ) بمحضر منه الى من كناه محاوره المرأة في استيضاح الدعوى والحجة ، وباشر بنفسه تنفيذ الحكم ، والزام ابنه الحق وسلوك المحجة (١) .

الثانى من مقويات الدعوى : أن يفتن بها كتاب يدل على صحتها فيه شهود معدلون غائبون عن المخاصمة (٦٩ أ) ؛ فالذى يختص بالنظر في المظالم هنا أربعة أشياء يعتمدها حين المحاكمة :

أحدهما : ارهاب المدعى عليه ، فربما تعجل بقوة الهيبة من اقراره ما يغنى عن سماع البينة عند انكاره .

وثانيهما : التقدم باحضار الشهود اذا عرف مكانهم ولم يدخل الضرر (١٧٠) الشاق عليهم عند احضارهم .

وثالثها : الامر بملازمة المدعى عليه ثلاثة أيام ، ويجتهد رأيه في الزيادة عليها بحسب الحال من قوة الامارة ودلائل الصحة والالزام .

رابعها : أن ينظر في الدعوى بتصوره الجميل ؛ فان كانت مالا فى الذمة كلنه (٧٠ ب) اقامة الكفيل ، وان كانت عينا قائمة كالعقار حجر عليه فيها، ولا يرفع حكم يده عنها ، بل يزد استغلالها الى أمين يحفظه على مستحقيه منها .

فان تطاولت مدة احضار الشهود ، ووقع اليأس من احضارهم اعتمد الناظر

(١) الاحكام السلطانية للمواردى ٨٥ .

فى المظالم هنالك ، سؤال المدعى (٧١ أ) عليه عن سبب دخوله فى يده ،
وان لم ير ابو حنيفة والشافعى ذلك •

اذ للناظر فى المظالم استعمال الجائز ولا يلزمه الاقتصار على الواجب كما
يلزم ذلك القضاة • فان اجاب بما يقطع المنازعة أمضاه والا فصل بينهما
بموجب الشرع ومقتضاه(١)(٧٢ أ) •

الثالث من مقويات الدعوى : أن يكون فى الكتاب المقترن بها شهود حضور،
لكنهم غير معدلين ، فالذى يختص به الناظر فى المظالم أن يتقدم فيها باحضار
الشهود، فان كانوا من ذوى الهيئات وأهل الصيانة(٧٣أ) فالثقة بشهادتهم أقوى،
وان كانوا بعد الكشف عن أحوالهم أراذل فلا يعول عليهم بل يقوى
أرهاب الخصم بهم حين الدعوى ، وان كانوا أوساطا فيجوز له ان يستظهر
بتحليف ان راه قبل الشهادة أو بعدها ثم هو فى سماع شهادة الصنفين
(٧٣ب) الاخرين بين ثلاثة أمور :

اما أن يسمعها بنفسه فيحكم بها ، واما أن يرد الى القاضى سماعها ليؤديها
القاضى اليه ، ويكون الحكم فيها موقوفا عليه لان القاضى لا يحكم ألا بشهادة
من يثبت عدالته لديه •

واما أن ترد سماعها الى الشهود المعدلين فان رد اليهم نقل شهادة(٧٤ أ) أولئك
اليه لم يلزم استكشاف احوالهم وتطلبها وان رد اليهم الشهادة عنده بما يصح
من شهادتهم لزمهم الكشف عما يقتضى قبول شهادتهم ليشهدوا بها بعد
العلم بصحتها ليكون تنفيذ الحكم بحسبها •

الرابع من مقويات الدعوى: (٧٤ب) ان يكون فى الكتاب المقترن بها شهود
معدلون غير احياء •

(١) الاحكام السلطانية للماوردى ٨٥ •

فالأذى يختص بنظر الناظر فى المظالم ها هنا ثلاثة أشياء :

أحدها : ارهاب الدعى عليه بما يضطره الى الصديق والاعتراف بالحق .

وثانيها : سؤاله عن سبب دخوله فى يده لجواز ان يجيب بما (٧٥ أ) يتضح

به الحق ويعرف به الحق .

وثالثها : سؤاله من جيران المتنازع فيه والمتنازعين عن المتنازع فيه

ليتوصل بهم الى الكشف عن الحال ووضوح الحق ومعرفة الحق والصديق .

فان لم يصل الى الحق بواحد من هذه الثلاثة ردها الى وساطة عظيم القدر

مطاع (٧٥ب) عالم بالمصالح ، له بهما بمعرفة وبما يتنازعان فيه خبرة ليضطرهما

بطول المدة وكثرة التردد الى التصديق والتصالح .

والخامس : من مقويات الدعوى : ان يكون مع الدعوى خط الدعوى عليه بما تضمنته

الدعوى فنظر المظالم فيه يقتضى سؤال المدعى عليه (٧٦ أ) عن الخط الذى احضره

المدعى عند الشكوى . بان يقال : هذا حظك فان اعترف به يسأل بعد اعترافه

عن صحة ما تضمنه فان اعترف بصحته صار مقرا والزم حكم اقراره . وان

لم يعترف بصحته فمن ولاه النظر فى المظالم من حكم عليه اذا اعترف (٧٦ب) بانه

خطه ، وان يعترف بصحته واعتباره وجعل ذلك من شواهد الحقوق اعتبارا

للعرف . والذى عليه محققوهم . وما يراه جميع الفقهاء الاعلام انه لا يجوز

للناظر منهم ان يحكم بمجرد الخط حتى يعترف بصحة ما فيه اذ نظر المظالم لا

يبيح ما حصره الشرع (٧٧ أ) من الأحكام . وللنظر فى المظالم فى هذه الصورة ان

يرجع الى ما ذكر فى خطه فان قال كتبته ليقرضنى وما أعطانى القدر الذى

استقرضه أو ليدفع الى ثمن ما بعته له ولم يدفع لى ثمن الذى بعته ، فهذا بما

يفعل الناس أحيانا . ونظر المظالم ان يستعمل (٧٧ ب) الناظر فى المظالم فيه من

زواجر الأرهاب والردع . يشهد به الحال وتقوى به الأمانة ثم يرده الى

الوساطة ، فان افضت الى الصلح ثم المقصود والا بت القاضى الحكم بينهما

على مقتضى الشرع .

وان انكر المدعى عليه الخط فمن ولاء النظر (٧٨ أ) فى المظالم من يختبر الخط بخطوطه التى كتبها ويكلفه من كثرة الكتابة ما يمنعه من التصنع فيها ويجمع بين الخطين فان لم يتغايرا وتشابها حكم به عليه عملا بقول من يجعل الاعتراف بالخط موجبا للحكم عليه ، والذى عليه المحققون، منهم ان يفعل (٧٨ ب) ذلك لا يكون للحكم عليه بل لتوجه الارهاب اليه، وتكون الشبهة مع انكاره للخط أضعف منها مع اعتراف به ، وترتفع ان كان الخط متباين الأوضاع ، ويرهب المدعى عند تباين الخط ثم يرد والمدعى عليه الى الوساطة فان أفضت (٧٩ أ) الى الصلح ثم المقصود والابت القاضى الحكم بينهما بما يقتضيه الشرع وقطع النزاع .

والسادس من مقويات الدعوى : اظهار الحساب بما تضمنته الدعوى ، وهذا يكون فى المعاملات بلا ارتياب . فان كان الحساب المدعى فالشبهة فيه أضعف (٧٩ ب) ونظر المظالم فيه ان يرعى نظم الحساب ، فان كان مختلا يحتمل فيه الادخال فذلك لضعف الدعوى أشبه منه بقوتها عند الاعتبار . وان كان نظمه صحيحا منسقا فالثقة به أقوى فيقتضى من الارهاب بحسب شواهد ثم يردان الى الوساطة (٨٠ أ) ثم يلى الحكم الثابت بمقتضى الشريعة الشريفة المقدار .

وان كان الحساب للمدعى عليه كانت الدعوى به أقوى ثم ذلك الحساب ان كان منسوباً الى خط المدعى عليه فلناظر المظالم فيه ان يسأل من المدعى عليه أهو خطك ليحيط علما بما بيديه (٨٠ ب) فان اعترف به ، يقول له : اتعلم ما فيه ؟ فان أقر بمعرفته يقول له : اتعلم ما فيه فان أقر يقول له اتعلم صحته فان أقر بصحته صار بهذه الثلاثة مقرا بمضمون الحساب فيؤخذ بما فيه .

وان لم يعترف بصحته فمن حكم بالخط من ولاء النظر فى المظالم يحكم عليه (٨١ أ) بموجب حسابه، وان لم يعترف بصحته فالذى عليه المحققون منهم وهو قول الفقهاء انه لا يحكم عليه بالحساب الذى اعترف بصحة ما فيه لكن يقتضى من فضل الأرباب به أكثر مما اقتضاه الخط المرسل من زواج رهبته .

ثم يردان الى الواسطة (٨١ ب) ثم الى بت القضاة الاعلام . وان كان ذلك الخط منسوبا الى كاتب ، سئل عنه المدعى عليه ، فان اعترف به أخذ به وتوجه الالزام وأن انكره ارباب فان اعترف به وبصحته ما فيه صار شهادة على المدعى عليه فيحكم عليه بشهادة (٨٢ أ) كاتبه ان كان عدلا مرضيا، ويتقضى بالشاهد واليمين مذهبا ان كان شافعيًا وسياسة ان كان حنفيًا، ويشهد بما تقتضيه شواهد الحال فان لها في المظالم تأثيرا في اختلاف الأحكام ، ولكل حال منها في الأرباب حد لا يجوز ان يجاوز (٨٢ ب) عنه تمييزا بين الأحرار بما يقتضيه شروطها في حالتها الخفض والابرام .

وأما الأمور المضعفة للدعوى المقتضية لأرباب المدعى فهي أيضا ستة أمور:

الأول منها : أن يكون مع المدعى عليه كتاب فيه شهود معدلون حضور (٨٣ أ) يشهدون بما يوجب بطلان الدعوى ، بان يشهدوا عليه باحقيقته للمدعى عليه ما ادعى به أو يشهدون على اقرار المدعى بانه لا حق له فيما ادعاه . أو على اقرار أبيه الذي ذكر انتقال الملك عنه اليه على انه لا حق له فيما ادعاه ، أو يشهدوا (٨٣ ب) للمدعى عليه بأنه مالك جائز لما ادعاه عليه فتبطل بهذه الشهادة دعواه ، ويتقضى نظر المظالم تأديبه بحسب حاله فان ذكر ان الشهادة عليه بالابتتياع كانت على سبيل الرهن والالغاء فهذا ما يفعله الناس أحيانا فينظر في كتاب الابتتياع (٨٤ أ) فن ذكر فيه انه غير رهن ولا الجاء ضعفت شبهة هذه الدعوى بلا امتراء . وان لم يذكر فيه قويت شبهة هذه الدعوى وكان الأرباب في الجهتين بمقتضى شواهد الحالين فيرجع الى الكشف بالمجاورين والخطاء ، فان بان ما يوجب العنول عن ظاهر (٨٤ ب) الكتاب عمل عليه وان لم يبين كان امضاء الحكم بما يشهد به شهود الابتتياع أحق واولى عند العلماء . فان سأل المدعى عليه احلاف المدعى بان الابتتياع المدعى به كان حقا عليه ولم يكن على سبيل الرهن والالغاء فقد اختلف في جواز احلافه الأئمة (٨٥ أ) الفقهاء فمنهم من اجاز ذلك لاحتمال ما ادعاه وامكانه ، وامتنع آخرون من أصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه عن اخلاقه . لان اقراره المتقدم يخالف دعواه المتأخرة . ولوالى

النظر فى المظالم ان يعمل من القولين بما تقتضيه شواهد الحالين، وهكذا (٨٥ ب) لو كانت الدعوى ديناً فى الذمة واطهر المدعى عليه كتاب براءة منه معتبرة فذكر المدعى انه أشهد عليه قبل القبض ولم يقبض كان احوال المدعى عليه على ماتقدم ذكره .

والثانى : من مضعفات الدعوى ان يكون شهود الكتاب المبطل لادعوى (٨٦ أ) عدولا غائبين فحينئذ لا يخلو الأمر : اما أن يكون انكار المدعى عليه متضمناً الاعتراف بسبب دخول ما ادعى عليه فى يده المتاملين . أو لم يكن متضمناً الاعتراف بذلك السبب . فالأول مثل ان يقول المدعى عليه لا حق للمدعى فى هذه الضيعة (٨٦ ب) التى ابتعها منه ودفعت ثمنها الته . وهذا كتاب عهدتى بالاشهاد عليه .

والثانى مثل ان يقول هذه الضيعة لى لا حق فيها للمدعى .

ففى الأول يصير المدعى عليه مدعياً بكتاب قد غاب شهوده فيكون على ما مضى وله زيادة يد وتصرف وتكون (٨٧ أ) الأمانة أقوى وشواهد الحال أظهر وان لم تثبت بها ملك . وللناظر فى المظالم ان يرهبهما بحسب ما تقتضيه شواهد احوالهما ويوجه اليهما وعيده ، ويأمر باحضار الشهود ان امكن ويضرب لحضورهم أجلاً ويردهما فيه الى الوسطة (٨٧ ب) فان افضت الى صلح عن تراض تقو المطلوب عند الخصومات ويعدل عن سماع الشهادة اذا حضرت وان لم يلتزما بينهما صلحا امعن فى الكشف باستعمال ثلاثة أمور : يفعل منها ما يختاره ويؤدى اليه اجتهاده بحسب الامارات (٨٨ أ) فأما انتزاع الضيعة من يد المدعى عليه وتسليمها الى المدعى الى ان تقوم البينة عليه بطريقه واما يسلمها الى أمين تكون فى يده ويحفظ استغلالها على مستحقه ، واما يقرها فى يد المدعى عليه ويحجز عليه فيها ويتولها أميناً يحفظ استغلالها عن الضياع هذا (٨٨ ب) اذا كان الناظر راجياً ظهور الحق بالكشف أو حضور الشهود للاداء . وأما اذا كان آيساً منه بت الحكم بينهما وقطع النزاع . فلو سأل المدعى عليه احوال المدعى احلفه له ان كان ذلك بتاً للحكم بينهما على الوجه المدعى .

وأما فى الثانى (١٨٩أ) وهو أن لا يكون انكار المدعى عليه متضمناً لسبب الدخول فى يده مثل من يقول : هذه الضيعة لى لا حق فيها لهذا المدعى وتكون شهادة الكتاب على المدعى عليه ، اما على اقراره بان لا حق له فيها ، واما بانشاء ملك للمدعى عليه فعلى الناظر فى المظالم أن يقر (٨٩ ب) الضيعة فى يد المدعى عليه ولا ينتزعها منه ويحويها ، فاما الحجز عليه فيها وحفظ استغلالها مدة الكشف المعتبر بشواهد أحواليهما • فالى اجتهاد الناظر فى المظالم فيما يراه منهما الى أن يثبت الحكم بينهما •

الثالث من مضعفات الدعوى : (٩٠ أ) ان يكون شهود الكتاب المبطل للدعوى حضور غير معدلين فيراعى الناظر فى المظالم فيهم ما قدمناه جنبه المدعى والمدعى عليه من أحوالهم الثلاثة من غير اهمال ويراعى حال انكار المدعى عليه هل يتضمن الاعتراف بالسبب أم لا ؟ فيعمل (٩٠ ب) فى ذلك بما قدمناه تعويلاً على اجتهاد رأيه فى شواهد الأحوال •

الرابع من مضعفات الدعوى ان تكون شهود الكتاب المبطل للدعوى معدلون موتى فليس يتعلق به حكم أصلاً الا فى الارهاب المجرى الذى يقتضى فصل الكشف ثم يعمل فى بت الحكم (٩١ أ) على ماتضمنه الانكار من الاعتراف بالسبب وعدمه ليكون الحكم فصلاً •

الخامس من مضعفات الدعوى ان يظهر المدعى عليه ما يوجب اكذابه فى الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه فى الخطوط ، ويكون الأرباب به معتبراً بشاهد الحال (٩١ ب) وما تقتضيه التقوى •

السادس من مضعفات الدعوى : ان يظهر فى الدعوى حساب يقتضى بطلانها فيعمل فيه بما قدمناه فى الخطوط مع اعتماد الضوابط ومراعاتها ويكون الارهاب والكشف والمطالبة معتبراً بشواهد الحال • ثم يبت الحكم (٩٢) بعد الاياس قطعاً للتنازع •

وحال التجرد عن مضعفات الدعوى ومقوياتها فالذى يقتضى نظر المظالم

فيها هو مراعاة حال المتنازعين في غلبة الظن في جنبه المدعى أو المدعى عليه أو من استوائهما فيه فغلبه الظن في احدى الجهتين انما يؤثر في ارهابهما (٩٢ب) والكشف عن حالهما وليس لنصل الحكم بينهما تأثير لغلبة الظن فان كان عليه الظن في جنبه المدعى والريية في جنب المدعى عليه عند الحكم بينهما فذلك يكون على ثلاثة أوجه :

أحدهما أن تكون المدعى مع خلوه من حجة يظهرها ضعيف الحال مستلان الجنبه (٩٣) والمدعى عليه ذا بأس وقدرة مشتهرة فاذا ادعى عليه غضب دار أو ضيعة غلب في الظن أن مثله مع لينه واستضعافه لا يتجاوز في دعواه على من كان ذا بأس وذا سطوة ومقدرة .

وثانيها أن يكون المدعى مشهورا بالصدق والأمانة (٩٣ب) والمدعى عليه معروفا بالكذب والخيانة ، فيغلب على الظن صدق المدعى في دعواه ، واعتماد خوفه فيما خاصم فيه وتقواه .

وثالثها ان تتساوى احوالهما غير انه قد عرف للمدعى يد متقدمة وليس يعرف لدخول يد المدعى عليه سبب (٩٤ أ) حادث يعتمد عليه فالذى يقتضيه نظر الناظر في المظالم في هذه الأحوال الثلاثة :

شيثان : ارهاب المدعى عليه لتوجه الريية اليه، وسؤاله عن سبب الدخول في يده وحدث ملكه فان مالكا يرى ذلك مذهباً في القضاء مع الارتياح فكان نظر (٩٤ ب) المظالم به أولى . وربما أنف المدعى عليه لنفسه مع علو منزلته عن مساوات خصمه في المحاكمة فينزل عما في يده لخصمه عفوا وايثارا لرفعة الجنب .

حكى ان امير المؤمنين موسى الهادى جلس يوما للمظالم وعمار بن حمزة قائما على رأسه (٩٥) وكان ذا منزلة عالية عند الهادى، فحضر رجل من المتظلمين فادعى أن عماره غضب ضيعة له فامر الهادى عماره بالجلوس معه للمحاكمة فقال عماره : يا أمير المؤمنين ان كانت الضيعة له فلا انازعه فيها وان كانت لى

فقد وهبتها له ولا (٩٥ب) أبيع موضعي من مجلس أمير المؤمنين بمساواتي له في
المخاصمة .

وان كانت غلبة الظن في جنبه المدعى عليه فذلك أيضا يكون من ثلاثة أوجه:

أحدها أن يكون المدعى مشهورا بالظلم والخيانة والمدعى عليه معروفا
بالانصاف والامانة (٩٦ أ) والصدق .

وثانيها : أن يكون المدعى دينيا مبتذلا والمدعى عليه نزها صينا فيطلب
احلافه قصدا بها ايداية بين الخلق .

وثالثها أن يكون لدخول يد المدعى عليه سبب معروف ، وليس تعرف
لادعوى المدعى سبب فيكون عليه الظن في هذه الأحوال الثلاثة في جنبه المدعى
عليه والريبة متوجهة الى المدعى وفي حاصله .

فمذهب مالك رحمه الله في مثل هذه الحالة ان كانت الدعوى بعين قائمة
لم يسمعها الا بعد ذكر السبب الموجب لها، وان كانت (٩٦ب) في الذمة لم يسمعها
الا أن يقسم المدعى لنفسه بانه كان بينه وبين المدعى عليه محاكمة .

والشافعي وابو حنيفة رحمهما الله لا يريان ذلك في حكم القضاة فاما في
نظر المظالم الموضوع على الاصلاح في الفعل الجائر دون الواجب المتعين .
فيسوغ (٩٧ أ) ذلك عند ظهور الريبة وقصد العنت، ويبالغ في الكشف بالأسباب
المؤدية الى ظهور الحق المبين ، فان وقف الأمر على التحالف فهو غاية الحكم
الذى لايجوز دفع طالب عنه في نظرالقضاة الأعيان ولافي نظرالمظالم اذا لم يكف
عنه ارهاب (٩٧ب) ولا وعظان فرق دعاويه واراد ان يحلفه في كل مجلس منهاعلى
بعضها قصدا لاعناته وبهدلته ، فالذى يوجب حكم القضاة أنه لا يمتنع من
تبعض الدعوى وتفريق الايمان ، والذي ينتجه نظر المظالم ان يؤمر المدعى
بجمع دعاويه المتعددة (٩٨ أ) عند ظهور الاعنات منه واحلاف الخصم على جميعها
يمينا واحدة . واما ان اعتدلت حال المتنازعين وتقابلت شبهة المتشاجرين

ولم يترجح احدهما بأمانة ولا ظن فينبغي أن يساوى بينهما في العظة . وهذا مما يتفق عليه القضاة وولاية (ب) (٩٨) أمور النظر في المظالم . ثم يختص ولاية أمور النظر في المظالم بعد العظة بالارهاب لهما معا لتساويهما بالكشف ما يعرف به المحق منهما عما عليه المبطل الآثم ، فان لم يظهر بالكشف عن أصل الدعوى وانتقال الملك، فن ظهر بالكشف ما يفصل به تنازعهما (٩٩ أ) ردهما الى وساطة وجوه الخير واكابر العشائر . فان فصلوا ما بينهما تم المقصود والا كان فصل القضاة بينهما هو خاتمة أمرهما بحسب ما يراه المباشر لبت الحكم . والاستدابة فيه للأكابر انتهى الكلام على الوساطة .

فلنشرع (ب) (٩٩) في الكلام على الخاتمة التي هي لاتمام الكلام رابطة فنقول :
وبالله التوفيق والهداية . .

اعلم ان الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير . وان للناظر في المظالم فيها من الأعمال ماليس لمفاحيل القضاة المشاهير . ليس (١٠٠ أ) لهم أن يحبسوا المتهم بسرقة أو زنا للكشف والاستبراء اختبارا ، ولا أن يأخذوه باسباب الاقرار اخبارا ولا ان يسمعوا الدعوى على المتهم بالسرقة ممن ليس خصما مستحقا للمال المسروق قطعا ، ولا على المتهم بالزنا الا بعد أن يذكر المدعى المرأة التي زنا (ب) (١٠٠) بها ويصفها بما يكون - زنا - موجبا للحد شرعا . فان أقر المتهم بعد شرائط سماع الدعوى أخذوه بموجب اقراره وان انكر وكانت بينة سمعها عليه بعد انكاره ، وان لم تكن بينة أحلفوه في حقوق العباد كالسرقة والقتل ونحوهما ، لا في حقوق (١٠١ أ) الله تعالى كالزنا والخمر وحد المحاربة وان كان للناظر في المظالم الذي يرفع اليه هذا المتهم أميرا أو من أولاد الأحداث والمعاون كان له مع هذا المتهم من أسباب الكشف والاستبراء ما ليس للقضاة والحكام ، وذلك من تسعة أوجه يختلف بها حكم الناظرين :

(١٠١) (ب) الاول: انه لايجوز للناظر في المظالم أن يسمع المظلوم من أعوان الامارة من غير تحقيق الدعوى المقررة ويرجع الى قولهم في الاخبار عن حال المظلوم

هل هو من أهل الريب ، أو معروف بمثل ما قذف به لذوى الخواص أو العموم ، فان يرد من ذلك خفت التهمة وضعفت فيعجل اطلاقه ولم يغلظ عليه وان وصفوه بأمثاله وعرفوه بأشباهه عظمت التهمة فيستعمل (١٠٢ أ) فيها من حال الكشف ما سنذكره آنفا ونشير اليه .

الثانى : ان له ان يراعى شواهد الحال وأوصاف المتهم فى قسوة التهمة وضعفها ، فان كانت التهمة بزنا وكان المتهم للنساء ذا فكاهاة وخرابة قويت التهمة، وان كان (١٠٢ ب) بضده ضعفت وتعذر تعريفها، وان كانت التهمة بسرقة وكان المتهم له شطارة أو فى بدنه آثار ضرب أو كان معه حين أخذ منه قويت التهمة . وان كان بضده ضعفت وخفيت الأمانة .

الثالث : ان له حبس المتهم قبل ثبوت (١٠٣ أ) التهمة بالبينة أو الاقرار للكشف واستبراء . واختلف فى مدة حبسه فذهب البعض الى انها مقدرة بشهر واحد لا يتجاوزه وبعضهم الى انها ليست مقدرة بل موكول الى الناظر فى المظالم وهذا أشبه عند النظر .

الرابع : ان له اذا قويت التهمة (١٠٣ ب) أن يضرب المتهم ضرب تقرير لا يضرب حد ليحمله على الصديق فيما قذف به .

فان أقر تحت الضرب حكم عليه بعول . وان ضرب ليصدق عن حالة فأقر تحت الضرب ترك ضربه واستعيد اقراره فاذا (١٠٤ أ) اعاده كان مأخوذاً بالاقرار الثانى دون الأول .

الخامس : ان له فيمن تكرر منه الجرائم ولاينزجر عنها بالحدود ان يستديم حبسه وزجره . اذا استنصر الناس بجرائمه حتى يموت بعد أن يقوم بقوته وكسوته من بيت المال (١٠٤ ب) ليدفع ضرره عن الناس وشره .

السادس : ان له احلاف المتهم فى حقوق الله تعالى وحقوق العباد،

ويغلب عليه اليمين ويضيق عليه بالطلاق والعقاق واستبراء حاله وكشفنا عن امره .

السابع: ان له أن يأخذ أهل الجرائم بالتوبة اجبارا ويظهر (١٠٥ أ) من الوعيد عليهم ما يقودهم اليها طوعا واختيارا ولا يضيق عليهم بالوعيد بالقتل فيما لا يحب فيه القتل لانه وعيد ارهاب يخرج عن حد الكذب الى حد التهجير والأدب، ولا يجوز أن يحقق وعيده بالقتل فيقتل فيما لا يجب (١٠٥ أ) فيل القتل تحريا للرهيب .

الثامن : ان له أن يسمع شهادة أهل المهن ويعتمدهم ، ومن لا يجوز أن يسمع قولهم القضاة وان كثر عددهم .

التاسع : ان له النظر فى الموائبات وان لم توجب عزما ولا حدا فان لم يكن بأحد المتراشبين أثر فقد ذهب (١٠٦ أ) بعضهم الى أنه يبدأ بسماع قول من سبق بالدعوى وان كان بأحدهما أثر بدأ بسماع قوله ولايراعى السابق بالشكوى والذى عليه أكثر الفقهاء انه يسمع قول اسبقتهما بالدعوى ويكون المتبدى بالمواثبة اعظمها جرما واغظها تأديبيا وافر (١٠٦ ب) ويجوز أن يخالف بينهما فى التاديب من وجهين :

احدهما : بحسب اختلافهما فى الافتراء والتعدى والضرر .

وثانيهما : بحسب اختلافهما فى الهيبة والصيانة وعلو القدر . واذ رأى من الصلاح فى ردع السفلة أن يشهرهم وينادى عليهم بجرائمهم ساع له ذلك الأمر (١٠٧ أ) فهذه تسعة أوجه يقع بها الفرق فى الجرائم بين نظر الناظر فى المظالم ونظر القضاة الاعلام . فى حال الاستبراء قبل ثبوت الحد لاختصاص الامراء بالسياسة واختصاص القضاة بالاحكام .

فأما بعد ثبوت جرائمهم بالاقرار أو البيينة (١٠٧ ب) «فيستوى» فى اقامة الحدود والزواج حال الامراء والقضاة .

والزواج نوعان : حسد وتعزير .

والحدود ضربان : أحدهما ما كان من حقوق الله تعالى وهو ضربان :

أحدهما ما وجب فى ترك مفروض . وثانيهما ما وجب فى ارتكاب محظور
وثانيهما ما كان من ماكان من حقوق العباد .

(١٠٨ أ) بالردة ان لم يتبوان تركها استثقالا لفعالها معترفا بوجوبها فذهب
أبو حنيفة رضى الله عنه انه لا يقتل لكنه يحبس ثم يضرب فى وقت كل صلاة
حتى يقوم بها .

وقال أحمد بن حنبل وطائفة من الفقهاء من أصحاب الحديث يقتل حدا لا كفر
(١٠٨ ب) وذلك بعد استتابته فان تاب واجاب الى فعلها ترك وأمر بها فان
قال أصليها فى منزلى وكل الى امانته ولم يجبر على فعلها بمشهد من الناس
وان امتنع من التوبة قتل بتركها فى الحال على أحد قولى الشافعى رضى الله
عنه من غير توائى، أو بعد ثلاثة (١٠٩ أ) أيام على القول الثانى، واختلف أصحاب
الشافعى رحمه الله فى وجوب قتله بترك قضاء الصلوات الفوائت اذا امتنع
عن قضائها ، فذهب بعضهم الى قتله بها كما يقتل بالامتناع عن اداء الوقتيات
حين اداؤها . وذهب آخرون الى انه لا يقتل بها (١٠٩ ب) لاستقرارها فى الذمة
بالفوات ، ويصلى عليه بعد قتله ، ويدفن فى مقابر المسلمين لانه منهم ، ويكون
ماله لورثته .

واما تارك الصيام فلا يقتل باجماع الفقهاء الذين على قولهم نقول ،
ويحبس عن الطعام والشراب مدة صيام شهر رمضان ويؤدب (١١٠ أ) ويعزر ان
كتمها بغير شبهة يرجع اليها فان تعذر أخذها منه لامتناعه حورب عليها .

واما الحج فلا يتصور تأخيره عن الوقت الا بالموت عند من يقول بوجوبه
على التراخى كالشافعى رحمة الله عليه .

وعند القائلين بوجوبه على الفور كأبي حنيفة (١١٠ ب) ومالك فى المشهور عنه

وأحمد فى أظهر روايته وان كان يتصور تأخيره عن وقتة لا يقتل به ولا يعزر على اهماله لان فعله بعد الوقت الأول يكون اداء لاقضاء فان مات قبل ادائه حج عنه فى ماله واما الممتنع من حقوق العباد من ديون (١١١ أ) أو غيرها فتؤخذ منه اجبارا اذا أمكن بعذرتة ويحبس بها اذا تعذر الا ان يكون معسرا فينظر الى ميسرته •

فهذا حكم ما وجب بترك المفروضات على أهل الايمان واما ما وجب بارتكاب المحظورات فضربان :

أحدهما : ما كان من حقوق الله (١١١ ب) تعالى وهى أربعة :

• حد الزنا ، وشرب الخمر ، والسرقه ، وقطع الطريق •

والضرب الثانى : ما كان من حقوق العباد وهو شيئان :

• حد القذف ، والود فى الجنائيات •

وتفصيل الحدود والتعازير وكميتهما وكيفيتهما على التحقيق مذكورة فى

كتب الفقه فليرجع اليها ويعول على (١١٢ أ) الأمر عن مطالعتها عليها •

هذا آخر ما سمح بوضعه خاطر الفاتر فى بطون هذه الدفاتر ، وتلججت

به السنة الأقلام فى أفواه المحابر من تحرير السلوك فى تدبير الملوك •

كتبه أبو الفضل محمد الاعرج غفر الله له ولوالديه ولكافة المسلمين

أجمعين (١١٢ ب) صلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم •

• وحسبنا الله ونعم الوكيل •

تم الكتاب بعون الملك الوهاب

للمحقق

مؤلفات :

- ١ - مبدأ المساواة فى الاسلام ، بحث من الناحية الدستورية مع المقارنة بالديمقراطية الغربية والنظام الماركسى ، (رسالة الدكتوراه) ، طبع بالاسكندرية ١٩٧٢ (نفذ) فى سبيل اعداد طبعة ثانية .
- ٢ - حكم الاسلام فى القضاء الشعبى (بحث مقارن) ، طبع بالاسكندرية يطلب من مكتبة دار الدعوة (١ شارع منشا - محرم بك - اسكندرية)
- ٣ - الامام أبو الحسن الماوردى (دراسة متكاملة عنه : كمفسر ، ومحدث ، وفقه أصولى ، وسياسى ، وأخلاقى) بالاشتراك مع الدكتور محمد سليمان داود ، طبعة ١٩٧٨ م
- ٤ - فقه السياسة عند علماء المسلمين ، بالاشتراك مع الدكتور مصطفى حلمى (تحت الطبع) .

تحقيقات :

فى الدراسات القرآنية

- ٥ - كشف السرائر فى معنى الوجوه والأشباه والنظائر فى القرآن الكريم ، لابن العماد المصرى ، المتوفى ٨٨٧هـ ، ينشر لأول مرة على نسخة بخط يد المؤلف ، طبع بالاسكندرية ١٩٧٧ .
- ٦ - منتخب قرة العيون النواظر فى الوجوه والنظائر فى القرآن الكريم :

للامام ابن الجوزى ، المتوفى ٥٩٧هـ ، منشأة المعارف بالاسكندرية
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م بالاشتراك مع الشيخ محمد الصفطارى - من علماء
الأزهر .

٧ - عجائب علوم القرآن الكريم ، لابن الجوزى (تحت الطبع) .

فى الفقه السياسى الإسلامى :

٨ - غياث الأمم فى التياث الظلم ، لامام الحرمين أبى المعالى الجوينى ،
المتوفى ٤٧٨هـ ، بالاشتراك مع الدكتور مصطفى حلمى ، مكتبة دار
الدعوة بالاسكندرية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

٩ - قوانين الوزارة للامام الماوردى ، تحقيقنا بالاشتراك مع الدكتور محمد
سليمان داود ، طبعة ثانية ، مزيدة ومدمقة ، مؤسسة شباب الجامعة،
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .

١٠ - الشفاء فى مواضع الملوك والخلفاء ، للامام ابن الجوزى ، المتوفى ٥٩٧هـ ،
الطبعة الاولى، مؤسسة شباب الجامعة، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م، والطبعة
الثانية ، دار الحرمين ، الدوحة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

١١ - التحفة المملوكية فى الآداب السياسية ، المنسوب للامام الماوردى مؤسسة
شباب جامعة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .

١٢ - تحرير السلوك فى تدبير الملوك ، لأبى الفضل محمد بن الاعرج ، من
علماء القرن العاشر الهجرى، مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م

١٣ - مجموع فى السياسة، لأبى النصر الفارابى المتوفى ٣٣٩، ولأبى القاسم
المغربى المتوفى ٤١٨ ، وللشيخ الرئيس بن سينا ، المتوفى ٤٢٨ هـ ،
مؤسسة شباب الجامعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٤ - تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام ، لامام ابن جماعة المتوفى ٧٣٣هـ،
تحت الطبع .

١٥ - نصيحة الملوك ، للامام الماوردى ، المتوفى ٤٥٠ هـ ، تحت الطبع .

فى الفقه الاسلامى :

١٦ - الاجماع (يتضمن المسائل الفقهية المتفق عليها عند أكثر علماء المسلمين)
لل امام ابن المنذر ، المتوفى ٣١٨ هـ ، تقديم ومراجعة فضيلة الشيخ
عبد الله بن زيد آل محمود ، مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون
الدينية بقطر ، الاولى ١٤٠١ هـ ، والثانية ١٤٠٢ هـ ، والثالثة ، مكتبة دار
الدعوة بالاسكندرية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٧ - الاتناع ، لابن المنذر ، (تحت الطبع) . فى التربية الاسلامية والأخلاق

١٨ - لفتة الكبد الى نصيحة الولد ، للامام ابن الجوزى ، مكتبة حميدو
الاسكندرية .

١٩ - الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ ، للامام ابن الجوزى ، مكتبة
دار الدعوة بالاسكندرية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢٠ - الأمثال والحكم ، للامام الماوردى ، المتوفى ٤٥٠ هـ ، مكتبة دار الحرمين ،
الدوحة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

فى أصول الفقه :

٢١ - تقرير الاسناد فى تفسير الاجتهاد ، للامام السيوطى ، المتوفى ٩١١ هـ ،
مكتبة دار الدعوة ، اسكندرية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

فى التراجم :

٢٢ - سيرة الامام أحمد بن حنبل ، لأبى الفضل صالح أحمد بن حنبل ،
المتوفى ٢٦٥ هـ ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٢٣ - الامام ابن الجوزى من آثاره العلمية (تحت الطبع) .

الفهارس الفنية

- ١ - فهرس شواهد القرآن الكريم .
- ٢ - فهرس شواهد الحديث النبوي الشريف .
- ٣ - فهرس شواهد الشعر .
- ٤ - فهرس مصادر التحقيق والدراسة .
- ٥ - مضمون الكتاب .

١ - فهرس الآيات القرآنية

رقم السورة	اسم السورة	الآية	رقمها	الصفحة
٥	المائدة	ومن لم يحكم بما أنزل الله	٤٤	
٩	التوبة	«ويوم حنين إذا اعجبتم كثرتم»	٢٥	٣٠
٢٨	سورة القصص	«وأخي هارون هو أفصح»	٣٤	
		« سنشدد عضدك بأخيك »	٣٥	
٤٠	سورة غافر	«كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار»		٣٥
٥٩	سورة الحشر	ومن يوقع شح نفسه	٩	٣٢
٦٤	سورة التغابن	ومن يوقع شح نفسه	١٦	٣٢

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

- ٣٠ احثوا فى وجوه الداخين التراب
- ٣٠ ثلاث مهلكات : شح مطاع ٠٠٠
- ٣٠ الكبرياء - دائى والعظمة ازارى ٠٠٠

٣ - فهرس شواهد الشعر

مطلع البيت	الصفحة
أتطمع أن يطيعك قلب سعدي .:	٢٥
واياك والامر الذي قد توسعت .:	٣٥
أطال الله عمرك في صلاح .:	٤١
تدعون حيران مظلوما ببابكم .:	٤٣
ياخير منتصف يهدى له الرشد .:	٤٧
من دون ماقلت يميل الصبروالجلد .:	٤٧

٤ - مصادر التحقيق والدراسات

★ القرآن الكريم

(أ)

★ الأحكام السلطانية والولايات الدينية : لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى ، المتوفى ٤٥٠ هـ ، الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

★ الأحكام السلطانية : لأبى يعلى محمد بن الحسن الفراء ، المتوفى ٤٥٨ هـ تحقيق محمد حامد الفقى ، الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٩ م .

★ أزمة الفكر السياسى الاسلامى : للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .

★ الأعلام (قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) : لخير الدين الزركلى ، المتوفى ١٣٩٧ هـ ، الطبعة الثالثة بيروت ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

★ اعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء : لمحمد راغب الطباخ الحلبي ، سبعة مجلدات ، طبع فى حلب ، ١٣٤٢ هـ .

★ ايضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون عن اسامى الكتب والفنون : لاسماعيل باشا البغدادى ، منشورات مكتبة المثنى بغداد .

(ب)

★ بدائع الزهور فى وقائع الدهور : لمحمد بن أحمد بن ايباس الحنفى ، المتوفى ٩٢٨ هـ ، تحقيق محمد مصطفى وآخرين ، استنبول ، مطبعة الدولة، ١٩٣٢

- ★ الجدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للفاضى العلامه شىخ
الاسلام محمد بن على الشوكانى ، المتوفى ١٢٥٠هـ ، مطبعة السعادة ،
مصر ، ١٣٤٨هـ .

(ت)

- ★ تاريخ الأمم والملوك : لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، المتوفى ٣١١هـ ،
طبعة دار القاموس الحديث ، بيروت ، دون تاريخ .
- ★ تاريخ بغداد (أو مدينة السلام) : للخطيب البغدادى ، المتوفى ٤٦٣هـ ،
طبعة دار الكتاب العربى بيروت ، دون تاريخ .
- ★ تاريخ الخلفاء : لجلال الدين السيوطى ، تحقيق محى الدين عبد الحميد ،
التجارية ، مصر ١٩٦٩ .
- ★ تحفة الوزراء : المنسوب لآبى منصور عبد الملك الثعالبى ، المتوفى ٤٢٩هـ ،
تحقيق ريحينا هاينكه ، بيروت ، ١٩٧٥ م .
- ★ التحفة الملوكية فى الآداب السياسية : المنسوب لأبى الحسن الماوردى ،
المتوفى ٤٥٠هـ ، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، مؤسسة شباب الجامعة ،
الاسكندرية ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٧ م .

(ج)

- ★ الجامع الصغير : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى ، المتوفى ٩١١هـ ، دار
القلم ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .

(ح)

- ★ حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر : لعبد الرزاق البيطار ، المتوفى
١٣٣٥هـ ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمى بدمشق ،
١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م .

(د)

- ★ دول الاسلام : للذهبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، المتوفى ٧٤٨هـ ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤م .

(س)

- ★ سيرة الامام أحمد بن حنبل : لأبي الفضل صالح أحمد بن حنبل ، المتوفى ٢٦٥هـ ، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٤٠٠ هـ .

- ★ سيرة عمر بن عبد العزيز : لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، المتوفى ٥٩٧هـ ، تحقيق محب الدين الخطيب ، مطبعة المؤيد ، مصر ، ١٣٣١هـ .

(ش)

- ★ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحى الحنبلى ، المتوفى ١٠٨٩هـ ، مطبعة المقدس ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- ★ الشفاء فى مواعظ الملوك والخلفاء لابن الجوزي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(ص)

- ★ صفة الصفرة : لابن الجوزي ، تحقيق محمود فاخوري ، وخرج أحاديثه محمد رماس ، دار الوعى ، دمشق ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م .

(ض)

- ★ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، المتوفى ٩٠٢هـ ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

(ع)

- ★ عصر المأمون : ل احمد فريد الرفاعي ، طبع بمصر ، ١٣٤٦ هـ .
- ★ العقد الفريد للملك السعيد : للوزير أبو سالم محمد بن طلحة ، المتوفى ٦٥٢ هـ ، مطبعة الوطن ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ .

(غ)

- ★ غياث الأمم فى التياث الظلم : لامام الحرمين أبى المعالى الجوينى ، المتوفى ٤٧٨ هـ ، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم والدكتور مصطفى حلى ، دار الدعوة بالاسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ .

(ق)

- ★ قوانين الوزارة : للامام أبى الحسن الماوردى ، المتوفى ٤٥٠ هـ ، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم والدكتور مصطفى حلى ، الطبعة الثانية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

(م)

- ★ مبادئ نظام الحكم فى الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة : للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى ، طبعة دار المعارف ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ★ ملامح الانقلاب الاسلامى فى خلافة عمر بن عبد العزيز : للدكتور عمادالدين خليل ، الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٣٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٤٦	☆ الأمور المقوية للدعوى
٥٢	☆ الأمور المضعفة للدعوى
٥٧	☆ الخاتمة
٧٤	☆ الفهارس الفنية

رقم الايداع بدار الكتب ٨٢/٤٠٣٦

الفنية للطباعة والنشر

٤٨ شارع جودة - رأس التين - الاسكندرية